الأمم المتحدة
S/PV.4166
مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون
مؤقت

الجلسة **٤١٦٦**
الخميس، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد لفيت | (فرنسا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد لافروف |
| | الأرجنتين | السيد كبغلي |
| | أوكرانيا | السيد يلتشنكو |
| | بنغلاديش | السيد أحمد |
| | تونس | السيد بن مصطفى |
| | جامايكا | الآنسة ديورانت |
| | الصين | السيد وانغ ينغفان |
| | كندا | السيد فاولر |
| | مالي | السيد وان |
| | ماليزيا | السيد حسمي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير جيرمي غرينستوك |
| | ناميبيا | السيد ثيرون |
| | هولندا | السيد فان والصم |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة سوديربرغ |

## جدول الأعمال

**الحالة في الصومال**



00-50975 290600 290600
*0050975*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

**إقرار جدول الأعمال**.

أقر جدول الأعمال

**الحالة في الصومال**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا، والبرتغال، والجماهيرية العربية الليبية، وجيبوتي، ومصر، واليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد تيسيما (إثيوبيا)، والسيد مونتيرو (البرتغال)، والسيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد علهاي (جيبوتي)، والسيد أبوالغيط (مصر)، والسيد الأشطل (اليمن) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى السير كيران برندرغست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وذلك بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الأمن بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، بتوجيه دعوة إلى سعادة الدكتور حسين حسونة، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في المناقشات التي سيعقدها المجلس عما قريب بشأن الحالة في الصومال.“

وتصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2000/623.

إن لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى السيد حسونة بموجب المادة ٣٩.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ويبدأ مجلس الأمن، في النظر في البند الثاني من جدول الأعمال. ويجتمع المجلس وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مشاورات سابقة.

ويستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى عرض من السير كيران برندرغست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وأدعو السيد برندرغست إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السير برندرغست** (تكلم بالانكليزية): بعد إذن السيد الرئيس، سوف استعرض بإيجاز التطورات السياسية، والأمنية، والإنسانية التي حدثت في الصومال، منذ آخر عرض قدمته للمجلس في مشاورات غير رسمية عقدت في ٢٣ أيار/مايو.

لعل أعضاء المجلس يذكرون أنه في يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، قام الرئيس إسماعيل عمر جيلة، رئيس جيبوتي بطرح خطته للسلام في الصومال في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة هنا في نيويورك. وأعقب

ذلك مشاورات حضرها تشكيلة كبيرة من القادة الصوماليين. وفي ٢١ آذار/مارس، عقد اجتماعا ضم ٥٠ مفكرا صوماليا ممن تمت دعوهم بصفتهم الشخصية، لتقديم نصحهم بشأن عملية السلام. وبعد تلك المناقشات، افتتح مؤتمر السلام الوطني الصومالي رسميا في جيبوتي في الثاني من أيار/مايو.

وقد تألف المندوبون إلى المؤتمر من شيوخ، وزعماء تقليديين، وبعض الصوماليين النشطين سياسيا. وقد شارك في هذه المرحلة من المؤتمر جميع الشيوخ، باستثناء نحو ثلاثة أرباع من شيوخ عشيرة اسحق من الأرض التي تسمي نفسها ''أرض الصومال''. وركز مؤتمر الشيوخ من أيار/مايو وحتى انتهائه في ١٣ حزيران/يونيه، على المصالحة بين العشائر، وعلى وضع جدول الأعمال وقائمة المندوبين للمرحلة الثانية من المؤتمر. وقد تألفت القائمة النهائية بالمندوبين من عدد كبير من القادة السياسيين، وبعض المسؤولين الحكوميين السابقين، وبعض الصوماليين الموجودين في الخارج، وبعض الأعضاء المرموقين في المجتمع المدني.

ورغم جهود جيبوتي وبعض الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، رفض عدد من القادة السياسيين المشاركة في المؤتمر أو حتى إيفاد مراقبين. وكان أبرز هؤلاء محمد إبراهيم إيجال من أرض الصومال، وحسين عيديد، وعثمان حسن على آتو، وموسى سودي ''يالاهو" من عشيرة الهوية. وقد اشتكى بعض القادة ممن لم يشاركوا مما اعتبروه عدم كفاية المشاورات معهم. وكان البعض الآخر مستاء من الطريقة التي اتبعت في اختيار المندوبين.

وفيما يتعلق بالذين بقوا خارج العملية، كانت أبرز العراقيل في رأيهم، غياب ركيزتين أساسيتين - الأرض التي تسمي نفسها أرض الصومال و ''بونت لاند''. وقد أعلن زعيم الأخيرة عبد الله يوسف أحمد، مؤخرا سحب تأييد بونت لاند للمؤتمر. وفيما يتعلق بأرض الصومال، فقد كرر السيد إيجال موقفه من كون جميع الخيارات لا تزال مفتوحة، شريطة أن يتفاوض بوصفه أرض الصومال مع قادة ذوي شرعية مما وصفه بـ ''الجنوب''. وتبدو الصورة بشأن بونت لاند أكثر تعقدا. فقد خرجت مظاهرات شعبية ضد إدارة يوسف، وتأييدا للمؤتمر، في نحو خمس من بلدات بونت لاند. وعلاوة على ذلك، رفض عدد من أعضاء وفد بونت لاند مطالبتهم بالعودة إلى بونت لاند. وانتخب السيد حسن أبشير فرح عمدة مقديشيو السابق والوزير السابق في إدارة بونت لاند، رئيسا مشاركا للمؤتمر، وكان انتخابه بالإجماع. ومن ناحية أخرى، فإن السيد حسن محمد نور ممثل جيش مقاومة راحانوين، الذي قال في البداية إنه لن يشارك في المؤتمر، قد انضم إليه في وقت لاحق. وتواصل جيبوتي جهودها لاقناع بعض قادة الفصائل، وبخاصة عشيرة الهوية في منطقة مقديشيو، بالعدول عن موقفهم العدائي نحو المؤتمر. ولا يزال هناك احتمال مزيد من التغيير في قائمة المشاركين في ذلك المؤتمر.

وبالنسبة لآخر المستجدات المتعلقة بالمؤتمر وخطط المستقبل القريب، فإنني أحيلكم لممثل جيبوتي الدائم، السفير روبل علهاي، الذي فهمت أنه سافر من مكان انعقاد المؤتمر في جيبوتي لحضور هذا الاجتماع. ولذا فإنني سوف أقتصر على ذكر بعض النقاط الرئيسية فيما يتعلق بهذا المؤتمر.

يبلغ العدد الإجمالي للمندوبين في المرحلة الثانية للمؤتمر الذي افتتح رسميا في الخامس عشر من حزيران/يونيه، ٩٢٠ مندوبا. وقد خصص عدد معين من المقاعد لكل عشيرة من العشائر الرئيسية، وكذلك تحالف الأقليات والنساء، وفقا لما تم الاتفاق عليه في اجتماع الشيوخ.

ثانيا، تضم القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر الأمن، تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ومستقبل مقديشيو بوصفها عاصمة، والترتيبات الانتقالية. وهناك لجنة خاصة تتألف من ممثلين لكل من الطوائف المشاركة، كلفت بوضع مشاريع الوثائق، بما فيها ميثاق انتقالي للصومال. وشكل المندوبون لجنة خاصة أخرى ناقشت الآليات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا. كما اتفق على ضرورة إعادة كافة الأصول إلى أصحابها الشرعيين من خلال إجراءات تضعها السلطات اللاحقة.

وأخيرا، وعلى حد فهمنا، فإن رئاسة المؤتمر قد طلبت تمديد المداولات لمدة أسبوعين آخرين، وحتى الخامس عشر من تموز/يوليه، وقد وافقت جيبوتي على ذلك، ويتمثل هدف المندوبين، كما فهمنا، في التوصل بحلول ذلك الموعد إلى ميثاق مؤقت واختيار المندوبين لجمعية وطنية انتقالية، ستقوم بدورها بانتقاء أعضاء الإدارة الوطنية الانتقالية للصومال.

وأنتقل الآن إلى الجوانب الإنسانية للوضع في الصومال. ففي خلال موسم الجفاف الطويل، اعتبرت مناطق جيدو، وباكول وحيران الشمالية، أشد المناطق تضررا بالجفاف في الصومال الجنوبي. وقد أدت ثلاثة أسابيع من الأمطار الغزيرة من أواخر نيسان/أبريل حتى الأسبوع الثاني من أيار/مايو، إلى تحسين المحاصيل وتحسين قدرة الوصول إلى المياه وتجدد المراعي في معظم المناطق. غير أن الأمطار أصبحت شحيحة للغاية، أو انعدمت تماما، منذ ذلك الحين. وما لم تهطل الأمطار مرة أخرى، فقد يعم الجفاف مجددا. وقد يتعثر نمو المحاصيل، مما قد يؤدي إلى تردي مستوى المحاصيل. وهناك نحو ٠٠٠ ٧٥٠ صومالي في جميع أنحاء الصومال معرضين بشدة للتضرر بعد ثلاث سنوات متعاقبة من الأمطار ذات المستوى الأقل من الطبيعي، الأمر الذي أدى إلى تقلص موارد الإعاشة. وأن انعدام المحاصيل و/أو تجدد الصراع قد يعرضان الأرواح للخطر ويسببان لبعض المناطق أزمة إنسانية حادة. ويعد الوضع في منطقة جيدو هو الأكثر مدعاة للقلق.

لقد كانت سلامة المياه في الصومال ذات أهمية قصوى على الدوام. ففي ظل ما يعرف في الصومال بالظروف ''الطبيعية''، فإن ٢٥ في المائة فحسب من السكان يمكنهم الوصول إلى مياه شرب مأمونة. إلا أن الأمطار الأخيرة ينتظر أن تخفف من حدة المشكلة. وتشكل المياه المجموعة حوالي ٦٠ في المائة من مياه الشرب، فيما توفر مياه الأنهار نسبة ٢٥ في المائة أخرى، والمياه الجوفية ١٥ في المائة. ولكن ستظل المياه الجوفية مصدرا هاما للمياه في المناطق المتضررة بالجفاف مثل جيدو وباكول في الشمال. وفي الوقت الراهن، يقدر أن نسبة ٣٥ في المائة فقط من آبار المياه الجوفية في الصومال هي التي يمكن استخراج المياه منها، ويرجع ذلك إلى انعدام الصيانة أو سوء البناء أو التدمير لأسباب تتعلق بالصراع.

وقد بينت عمليات المسح الغذائي التسع التي أجريت على مدار العام الماضي، أن معدلات سوء التغذية تتجاوز نسبة ٢٠ في المائة. وأود فحسب أن أذكر للمجلس أن مستوى ١٥ في المائة هو المستوى المقبول عادة كحد للطوارئ. وفي الآونة الأخيرة، أوضح المسح الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في منطقة جيدو، إن ٢١,٥ في المائة من الأطفال يعانون من سوء التغذية بصورة متفاوتة بين معتدلة إلى شديدة. وتشير المعدلات المرتفعة لسوء التغذية إلى تضاؤل الاحتمالات لاستمرار بقاء السكان على قيد الحياة إذا ما تجدد القتال أو ساءت المحاصيل. وبذلك تكون أسس أزمة حادة في المستقبل قد أرسيت. وحتى يتسنى الحد من معدلات سوء التغذية في المناطق الأشد تضررا، يحتاج برنامج الغذاء العالمي،

واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية إلى موارد إضافية، بغية تدعيم قدرات التقييم الميداني، وتحقيق التضافر بين الجهود الرامية لتلبية الاحتياجات المضاعفة للسكان المعرضين للخطر.

ونداء الأمم المتحدة الموحد من أجل الصومال لعام ٢٠٠٠، الذي طلب مبلغ ٥٠,٥ مليون دولار، تلقى أقل من ٣٠ في المائة من ذلك الرقم حتى الآن. وهذا رقم موحش.

وإذا كان لي أن التفت لحظة إلى الأمن، فإن وكالات الأمم المتحدة لا تزال تراقب الحالة الأمنية في الصومال كجزء من الجهود المتعلقة بالإنذار المبكر والاستعداد للطوارئ. ولتهيئة بيئة أكثر أمانا للعمل، تعزز وكالات الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى رصد الحوادث ومنعها مستقبلا من خلال زيادة التنسيق الميداني والاتصال بين الجماعات المحلية وتنفيذ برنامج للمبادئ الإنسانية لتشكيل العلاقات بين السلطات القائمة بحكم الواقع.

ولا يزال أمن وسلامة الأفراد جزءا من مخاطر المساعدة الإنسانية في الصومال ولا يزال يؤثر على جميع جوانب هذه الأنشطة. ويؤسفني أن أقول إن أرواح الموظفين في المجال الإنساني ما زالت تُفقد أو تتعرض للخطر. وبالنظر إلى الأحوال السائدة في الصومال، يحدث هذا في أغلب الأحيان مع الإفلات من العقاب. ففي آخر حادثة مميتة وقعت في ٦ حزيران/يونيه من هذه السنة، قُتل في بوراو بأرض الصومال، السيد ديتر كراسيمان، مواطن ألماني كان يعمل لمنظمة ألمانية غير حكومية تسمى دوتش جيبيلشافت فور تيكنتش زوساميناربيت. وجاء في التقارير أن السيد كراسيمان، وهو مدير لمشروع تابع للمنظمة في مجال تسريح المقاتلين، قد طعنه في رقبته رجل يقال إنه مختل العقل. ووعدت إدارة عقال بالتحري في حادث القتل وطلبت المساعدة بإحضار طبيب نفسي دولي للكشف على الشخص، الذي يوجد رهن الاعتقال.

وفي ٨ حزيران/يونيه، أطلقت النار على طائرة تابعة للمكتب الإنساني التابع للجنة الأوروبية وأصيبت في جناحها أثناء هبوطها في ميركا. ويدعي الشيوخ في المنطقة أن ذلك العمل صدر عن شاب مضطرب العقل كان بحوزته مدفع كلاشينكوف. وعلى أثر ذلك أوقفت رحلات المكتب الإنساني إلى ميركا على الفور. وفي ١١ حزيران/يونيه أعلنت الأمم المتحدة عن وقف جميع رحلات الخدمات الجوية المشتركة التابعة للأمم المتحدة إلى ميركا ونقلت عمليات التزويد بالوقود والعبور الخاصة بالخدمات الجوية المشتركة إلى بايدوا.

وأود أن أختتم بياني بإبداء عدد من الملاحظات. فعلى الرغم من أن بعض الشخصيات وما يسمى بأمراء الحرب قاطعوا المؤتمر الصومالي للسلام، فإن جيبوتي بذلت جهودا تستحق الإشادة في مساعدة الصوماليين على حل صراعهم بالوسائل السلمية. وما يجري في جيبوتي يمثل تجربة سياسية فريدة للصوماليين. فهذه أول مرة يلتقي فيها الشيوخ من جميع مناطق الصومال؛ وأول مرة يناقش فيها ممثلو القواعد الشعبية من جميع العشائر الوسائل والسبل الكفيلة بإعادة بناء بلدهم في عملية تقوم على توافق الآراء من القاعدة إلى ما فوق؛ وأول مرة تشارك فيها النساء الصوماليات مشاركة نشطة. وعلى الرغم من أن جيبوتي تقوم بدور المضيف والميسِّر، فمن الواضح أن العملية صومالية بحتة. وهذا ما يبدو في غاية الأهمية. فالمبادرة الجيبوتية، التي اعتمدت على النظام الصومالي العشائري التقليدي في تنظيم المؤتمر، تبدو على الطريق الصحيح بدرجة كبيرة للغاية.

ولقد كان هناك العديد من الفجور الكاذبة فيما يتعلق بالصومال على مر السنين، ولكن المجتمع الدولي - وفيما أرى، مجلس الأمن على وجه الخصوص - يجب ألا يقع فريسة لروح العبث والقنوط، أو يتخلى عن الصومال. بل على العكس، سيكون من المهم تشجيع المشاركة في المؤتمر على أوسع نطاق ممكن، وذلك بتقديم دعم جديد لمبادرة جيبوتي وللمؤتمر في هذه المرحلة، وبدعوة جميع الصوماليين إلى المشاركة في المؤتمر. ونعتقد أن من شأن دعم المجلس أن يشكل أفضل رادع للتعويق الذي قد يصدر من بعض الدوائر التي يهدد التحرك نحو السلام امتيازاتها وقدرتها على الانتفاع من الفوضى.

ونفهم أن جيبوتي قامت حتى الآن بتمويل المؤتمر على نحو كامل تقريبا. وهذا يلقي بعبء لا يطاق على دولة صغيرة. ونرى مرة أخرى أن الوقت قد حان لينظر المجتمع الدولي بجدية في كيفية مساعدة جيبوتي على أفضل وجه في مبادرتها للسلام في الصومال، وخاصة بالوسائل المادية. ولا شك في أن الممثل الدائم لجيبوتي سيفصل عن هذا الجانب في بيانه.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المقلقة في الصومال، تمثل الاستجابة غير الحماسية لنداء الأمم المتحدة الموحد من أجل الصومال لعام ٢٠٠٠ مصدر قلق بالغ. وآمل أن تسهم هذه المناقشة المفتوحة في إثارة إحساس المجتمع المانح باحتياجات الصومال الشديدة وأن تشجع صدور استجابة أكثر سخاء في المستقبل القريب.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السير كيران برندرغست جزيل الشكر على إحاطته التي كانت، في وصفها الحالة العامة في الصومال والسياق الذي يعقد فيه المؤتمر المضطلع به على أساس المبادرة الممتازة لرئيس جيبوتي، بمثابة مقدمة مضبوطة تماما لمناقشتنا.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو الممثل الدائم لجيبوتي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد علهاي** (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم أحر تهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، الذي أظهرتم خلاله فعلا فطنتكم الدبلوماسية والسياسية. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لسلفكم، السفير وانغ ينغفان.

واسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن عميق امتنان الشعب الصومالي - بل وحكومة جيبوتي - على مبادرتكم التي تستحق الثناء لإدراج مناقشة عامة عن الصومال في جدول أعمال المجلس خلال فترة رئاسة فرنسا. وتأتي هذه المناقشة النادرة بشأن الصومال في أنسب فترة، حيث يُعقد حاليا، في بلدي، مؤتمر بالغ الأهمية لاستعادة السلام الدائم والحكومة. وما من شك في أن هذه البادرة الطيبة عن حسن النية تجاه شعب الصومال سترفع الروح المعنوية للمشاركين في المؤتمر بدرجة لا تقاس وتساعدهم على التوصل إلى تسوية سريعا.

وكانت جهود الأمين العام في هذه العملية مضربا للمثل. وكان تشجيعه ودعمه الدائمان للمؤتمر أمرين أساسيين. ودعوته إلى قيام صومال موحد ينعم بالسلام والديمقراطية والتنمية قد جعلت المؤتمرين يتبينون أن هناك دعما دوليا رفيع المستوى لجهودهم ووعيا بها.

ويجب علينا أيضا أن نذكر العمل الدؤوب لممثل الأمين العام للصومال، السيد ديفيد ستيفن، الذي ظل بجيبوتي منذ شباط/فبراير، في تفاعل دائم مع المندوبين، والشيوخ والمسؤولين الجيبوتيين لتحقيق قيام المؤتمر واختتامه بصورة ناجحة.

وقد يُعتبر تقحما مني أن أقدم إلى المجلس بعض الوصف للخلفيات الفعلية للمؤتمر. إن أي تجمع لمثل هذا العدد الكبير من الناس ولمثل هذه الفترة الممتدة ينطوي بالطبع على جهد مالي وسوقي شاق. فجيبوتي الآن في الشهر الثالث من توفيرها احتياجات حوالي ٢٠٠٠ من المندوبين الصوماليين والشيوخ والمراقبين. وقد نُقل العديد منهم جوا من مواقع متناثرة في الصومال على نفقة جيبوتي. ولتيسير صب اهتمام المشاركين وتركيزهم وعزلهم عن شواغل العاصمة وضغوطها، فإن المؤتمر يعقد على بعد ٤٠ كيلومترا في عرتة، وهي منتجع يقع على تل ذي منظر خلاب يطل على البحر الأحمر. وقد استخدمت الحكومة جميع المنازل الخاصة لاستضافة المندوبين. والواقع أن السكان المحليين يشكلون الآن أقلية. وجميع مستلزمات هذه المجموعة الكبيرة من الناس من الغذاء والنقل والسكن وأسباب الراحة تتكفل بها جيبوتي. وأحضرنا أيضا أكثر من ٤٠ من المغنين والموسيقيين والشعراء والفكاهيين الصوماليين لإحلال ثقافة السلام والتوافق والإخاء. ويعقد الاجتماع نفسه في خيمة ضخمة. وليست هناك فوارق طبقية أو اجتماعية واضحة بين المشاركين، الذين يشملون أكثر من ١٠٠ امرأة، ويمثلون جميع الأقليات في الصومال، وعددا من أمراء الحرب وجميع العشائر.

وكانت السمة البارزة لهذا المؤتمر هي التغطية الموسَّعة للوقائع بالتابع الاصطناعي وعلى الإنترنت، مما سمح للصوماليين وغيرهم من المراقبين المعنيين بمتابعة المؤتمر من أي مكان حول العالم على أساس يومي. ويستقبل الموقع الشبكي "إعادة ميلاد الصومال" الذي بدأناه حوالي ٥٠٠٠ لقطة في اليوم وهو دليل على الاهتمامات الواسعة الانتشار بالمؤتمر.

ومن الواضح أنه ثبت أن الأعباء المالية والضغوط لهذاا الجهد الشامل مروعة لبلد في حجم جيبوتي ومواردها. وهكذا فإن جيبوتي تدعو بإلحاح المجتمع الدولي، الذي له مصلحة في الإنجاز النهائي لإعادة ميلاد الصومال، إلى أن يسهم بسخاء في هذا العبء الضخم الذي نكاد نتحمله بالكامل حتى الآن.

وكانت الصومال لما يزيد عن قرن موضع اهتمام دولي وكذلك ارتباك مالي. وبدأ لفظ "الصومال" نفسه يشير إلى الفشل والعقم الدوليين في استعادة السلام والأمن والنظام في بلد مضطرب. وفي أعقاب الثورة الواسعة الانتشار ضد الظلم الوحشي وسوء الإدارة، غاصت البلاد بقدر أعمق في الفوضى وتحملت الحياة بدون حكومة أو إدارة أو خدمات أو سلام. وقامت الأحزاب والعشائر المنتصرة بتحويل أسلحتها بعضها ضد بعض. وهذا القتال بين الأحزاب الذي أدى إلى موت عشرات الآلاف من الصوماليين الأبرياء قد ألقى مسحة من القدَر المشؤوم لا يمكن تجنبها على نفس بقاء البلد على قيد الحياة.

ونحن على علم جميعا برد فعل المجتمع الدولي في الجزء المبكر من العقد الماضي وتدخله لمنع كارثة كلية وإنقاذ البلد. بيد أنه مع وجود القليل الذي يمكن ضياعه، اختار بعض زعماء الأحزاب تحدي وجود الأمم المتحدة في البلد، وبدأت الحالة من جديد، مع انسحاب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، هبوطها الحلزوني في الفوضى وانعدام الأمن.

ومن المحزن أنه حدث، مرة تلو الأخرى، تجاهل لفرص ذهبية لوقف هذا التدمير الذاتي. وكما أشرنا في بيانات سابقة فقد رؤي أن الفرضية الأساسية والمنطق والأساس لهذا الصراع المستمر كانت جميعها زائفة وأن الكم الكلي لما كان معّرضا للخطر لم يكن في التحليل الأخير يزيد كثيرا عن الأنانيات المفرطة، والبرامج الشخصية وتخيلات العظمة لقلة نصّبت نفسها بنفسها. وكان التجاهل الكلي للدولة وظروف المدنيين غير المسلحين مثارا لدهشة العالم

الخارجي وأصبح كذلك بقدر يتزايد بمرور السنين بدون حسم واضح في الأفق.

ومن المحزن أن مشكلة القادة العسكريين لا تقتصر على الصومال، ولكنها توجد في جميع أركان القارة الأفريقية، إن لم يكن ذلك في جميع أنحاء العالم. وتوفر التواريخ القريبة، إن لم تكن المستمرة، لليبريا وأنغولا وسيراليون والكونغو وبلدان أخرى نسيجا إقليميا منتشرا ومزعجا من العنف والصراع. وكما قيل في أحيان كثيرة، فإن تصحيح هذه الحالة المزعجة يدخل بقدر كبير ضمن مسؤوليات أفريقيا وأهلها والمنظمات الإقليمية وإرادتها المستمرة والواضحة. ولكنه غالبا ما اعترف وصرح أيضا بأن القارة لا يتوقع أن تقوم وحدها بذلك، بدون مساعدة خارجية. وحيثما يوجد دليل على تصميم الشعب على حل مشاكله، ينبغي الاعتماد على لعب المجتمع الدولي دورا بناء في تحقيق حل نهائي.

وفيما يتعلق بالصومال، من حسن الطالع أن مثل هذه الفرصة عرضت نفسها. واستجابة للبيان التاريخي الذي أدلى به رئيسي اسماعيل عمر جيلة في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في العام الماضي والذي دعا فيه مواطني الصومال إلى إسماع العالم بأن مصالحهم واحتياجاتهم ورفاهتهم ومستقبلهم تحظى بالأولوية، بدا شعب الصومال في إبداء رأيه بما يقرب من الاتفاق التام. وكانت أعمالهم غامرة وتلقائية مما شجع جيبوتي على إضفاء الطابع الرسمي على مقترحاتها في مبادرة تلقت دعما متتابعا من السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، والأمين العام للأمم المتحدة، ومن هذا المجلس بالطبع. وبدأت المرحلة الأولى من المؤتمر، التي سبقها قدر كبير من التحضير على مدى الأشهر التسعة السابقة، في جيبوتي بتاريخ ٢ أيار/مايو واختتمت في أوائل حزيران/يونيه. وكانت هذه أصعب مرحلة في العملية نظرا لأنها كانت مكرسة بصورة خالصة للالتئام والمصالحة والتغلب على الماضي.

وعقد أكثر من ٢٠٠ من الشيوخ والقادة التقليديين من جميع أجزاء البلد حوارا مكثفا بين القبائل، ساعين إلى المصالحة والصفح بعضهم عن بعض والتغلب على الماضي المؤلم والتمهيد للمرحلة الثانية للمؤتمر التي تعالج القضايا السياسية. وكانت هذه المرحلة العمود المركزي للعملية برمتها، وندين باعتراف خاص بتماسك الشيوخ وحكمتهم وإخلاصهم. ويشارك في المرحلة الثانية التي بدأت في ١٥ حزيران/يونيه أكثر من ٩٠٠ من أعضاء الوفود الرسمية وأكثر من ١٠٠٠ شخص آخر من كل مكان.

وحذر الرئيس اسماعيل عمر جيلة شعب الصومال وهو يفتتح المرحلة الثانية من تكرار الأخطاء السابقة التي أدت إلى تدهور الدولة. وكان صريحا في ملاحظاته، وقال:

> ”إذا لم يتم تشخيص المرض بصورة سليمة، وإذا لم يتساءل الناس عما حدث من أخطاء، وإذا لم يكونوا حريصين على تجنب الوقوع في الفخ مرة أخرى، فإن كل هذه الجهود ستكون عبثا. وأرجو أن تحتفظوا بذلك، في عقولكم. وربما تريدون مناقشة وتحليل مصدر زوال الصومال كدولة ومنع ذلك من الحدوث مرة أخرى. تعلموا من التاريخ. وتأكدوا من أن الدولة الجديدة التي توشكون على الاعتراف بها لا تحمل في طياتها الجرثومة التي ربما تقضي عليها في المستقبل. حاولوا تأسيس دولة جديدة تختلف عن الدولة التي سقطت، على أساس أعمدة صحية وقوية، تستجيب للاحتياجات الحقيقية والأماني الصحيحة للجماهير وتقوم على العدالة والنزاهة والديمقراطية واحترام حقوق الفرد“.

واستمر يقول:

"يجب أن تكون الدولة خالية من مساوئ الماضي بما في ذلك إساءة استعمال السلطة والقهر والدكتاتورية والعشائرية وإهمال الصالح العام، وعدم احترام القانون وتجاهله، وإساءة تخصيص ممتلكات الدولة ومعاملتها بصفتها ملكية شخصية، وعدم احترام القيم الصومالية والتعاليم الإسلامية الخيرة".

وحتى قبل المؤتمر كانت هناك فورة من النشاط حيث كان الصوماليون يواصلون النزول إلى جيبوتي بحثا عن مزيد من المعلومات والتوضيحات وكذلك لتقديم مدخلات قيِّمة إلى المرحلة التحضيرية. وزار رئيس جيبوتي بنفسه عددا من البلدان، داخل المنطقة وخارجها على السواء، لدفع العملية، وأرسلت وفود إلى مختلف مناطق الصومال للتشاور مع الزعماء التقليديين والسياسيين. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل من هذا العام، حدث عدد من المناسبات بما في ذلك ندوة جمعت ما يزيد على ٦٠ من الفنيين والإداريين وناشطي السلام والأكاديميين ، وحوالي ٢٠ من الشيوخ للتشاور بتوسع مع الرئيس، و ٣٠ من رجال الأعمال. وأصدرت كل هذه الجماعات بيانات وتوصيات.

لقد قمنا بكل هذه الجهود لتوسيع قاعدة المشاورات بما يجعل العملية شاملة وواضحة. وقد ذكرنا بوضوح على طول الطريق أن العملية الحالية لا تستهدف تقويض أي من المناطق الإدارية القائمة التي أنجزت قدرا من السلام والاستقرار النسبيين. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه الوحدات ستكون مكونات رئيسية لأي إطار وطني. وسيكون الهدف النهائي للعملية برمتها السلام والحكم والشرعية والمصالحة. بيد أنه كان من المهم حماية العملية من السياسات الشخصية أو العشائرية أو الإقليمية الانقسامية، والوصفات الجاهزة والبرامج الضيقة المرتبطة بعدد قليل من الأفراد أو بعشيرة أو عشائر معيَّنة.

ويعتقد كثير من الصوماليين أن وجود حكومة مركزية تتمتع بسلطة مطلقة وتكاد تكون خانقة، مسؤولة أمام شخص واحد فقط يساهم بقدر كبير في العشائرية والفساد وضياع حقوق الإنسان والانتهاك المفرط لها. وهكذا فإن وجود فصل واضح بين القوى المركزية والإقليمية وكذلك فصل السلطات بين فروع الحكومة، بما في ذلك نظام للمسؤولية والمراجعة والموازنات له أهمية كبرى. وتسعى بنود جدول الأعمال المعروض على المؤتمر إلى غرس نظام حكم لا مركزي، سواء كان إقليميا أو اتحاديا.

ونهجنا كلي مثل نُهج السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بقدر ما تحتضن العملية الصومال بكامله بوصفه كيانا واحدا، وتطبيق نهج غير كلي أم غير واقعي وتقع مسؤوليته على مَن ينحرف ليظهر غير ذلك. والمؤتمر هو المحفل الوحيد لمعالجة القضايا الضارة والانقسامية.

وهناك بالطبع البعض ممن يستمدون منافع كبيرة من التيار الفوضوي الحالي في الصومال والذين ينشغلون باستمرار في إصدار بيانات مضللة وكاذبة ولا أساس لها ضد المؤتمر لأنهم مصممون على إزالة أية محاولة هادفة لاستعادة إطار وطني سيادي في الصومال. وفي الصومال الذي تجتاحه الحرب والمقطَّع سياسيا، تشجع الحالة الأفراد على اقتفاء أهداف الربح وتجميع الثروات الشخصية على حساب التماسك الوطني. وهكذا فإن هناك بعدا اقتصاديا لرفض البعض التوافق مع الواقع، وبالتأكيد فإن بعض الأحقاد الحالية ليست داخلية بطبيعتها. وكما ذكر رئيس بلدي:

"لا ينبغي أن تظل الأغلبية أسيرة أكثر من ذلك لقلة لا يعنيها مستقبل الشعب الصومالي. وكل مَن يرفض أن يكون جزءا من عملية السلام

الصومالي سوف يترك. وحينئذ سيترك تقرير ما يتعين عمله للشعب الصومالي''.

والمجتمع الدولي في حاجة إلى أن يكون حريصا وأن يتجنب إظهار ميل لا داعي له إلى ترويج أفكار تصطدم بالسلامة الإقليمية للصومال عن طريق مظاهر ونهج زائفة.

وإذ تدرك جيبوتي ما يمكن أو ما يحاك من ادعاءات فقد أولت الاعتبار الكامل لكل مجالات القلق. وأهمها على الإطلاق أننا تأكدنا من أن المؤتمر ينبغي أن يكون - وينبغي النظر إليه باعتباره - ممثلا تماما لكل المجتمع الصومالي: فلا يستبعد منه أي قطاع أو فئة أو إقليم أو فرد، بل ولا الأفراد ذوو الأسماء اللامعة الذين يتصدرون الأخبار برفضهم المشاركة والذين لا يتكلمون إلا عن أنفسهم، لا عن الناس في أقاليمهم. ودفعا لكل الغرائب فقد حضر الناس من كل صوب وحدب من أنحاء البلد، بغض النظر عما إذا كان زعيم معين مؤيدا أو معارضا للمؤتمر.

والمرحلة الثانية من مؤتمر الصومال الوطني للسلام أحرزت نجاحا كبيرا، حيث نوقشت طائفة كبيرة من القضايا. ويأتي على رأسها أسباب وعواقب الكفاح المدني؛ وحقوق الإنسان؛ والوئام والمصالحة؛ ونسيان الماضي؛ ورأس المال الوطني؛ وإعادة بناء الدولة؛ وإعادة الممتلكات المصادرة بصورة غير مشروعة؛ والآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية؛ والتجريد من السلاح والأمن؛ والآليات الانتقالية، ومنها الدستور والهيئة التشريعية والحكومة والقضاء. وقائمة المهام طويلة. والمنتظر من المؤتمر هو أن ينهي أعماله بحلول ١٥ تموز/يوليه وأن يتوجها بإنشاء جمعية انتقالية وبانتخاب رئيس للدولة ورئيس للوزراء.

ويمكن النظر إلى المؤتمر، والعملية برمتها، بوصفهما نهجا جديدا إزاء مسألة فض الصراع وبناء الدولة. والممارسة المعتادة هي التركيز بشكل مطلق على الخصوم، وعلى المساعي المتكررة للجمع بينهم في اتفاق. غير أن جيبوتي عكست تلك الاستراتيجية بسبب فشلها المتكرر مع القادة العسكريين على مدى العقد المنصرم، والتمست بدلا من ذلك تمكين السكان المدنيين العزل والمحرومين من حق الاقتراع: أي الأغلبية الساحقة، التي تعاني بالفعل؛ والتي ضللت. ورأى الناس أن هذه هي الفرصة الأخيرة في ضوء مستوى اليأس السائد. وجاءت دعوة الرئيس جيلة لتضرب على الوتر الحساس. وبدأ الناس يتحدون الفئات المسلحة وغيرها من الدكتاتوريين الصغار، مطالبين بحقوقهم المشروعة ومنادين بالسلام والحكم والمستقبل.

وبذا تبدو الصومال في سبيلها إلى العودة إلى الدرب المؤدي إلى حوار حقيقي. وبرز توافق واضح في الآراء على أن هذه قد تكون الفرصة الأخيرة لإنقاذ الصومال، وأنها لا بد أن تغتنم. والعملية مفتوحة، كما قلت من قبل؛ وهي شفافة وشاملة ومفيدة لجميع الصوماليين. فلم يعد بوسعهم الارتداد أو الانتكاس إلى عهد التسعينات. فقد استيقظوا وأصبحت لديهم الإرادة للاستمرار إلى أن يحصلوا على حقوقهم المشروعة.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن المؤتمر يمثل تمثيلا حقيقيا أوسع تجمع تشاركي حدث في تاريخ الصومال كله. إذ لم يحدث من قبل أن كان هناك تجمع تمثيلي للوطن بهذا الشكل في كل أنحاء البلد وممثل تمثيلا عميقا من حيث العشائر والطبقات والوضع الاقتصادي. وثمة اعتراف من الصوماليين في كل مكان بأنه فريد. ولم يعد هناك محل لريب أو لفخر كاذب أو لأحقاد متبادلة. وتدرك حكومة جيبوتي تماما أن الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، قد رحبت جميعها بذلك، وأيدته بالكامل أو أيدت المبادرة وخطة السلام.ويرجى أيضا أن يكون تأييدها للمؤتمر ولنتائج المؤتمر متوفرا.

أما مشروع البيان الرئاسي الذي سيصدر عقب انتهاء هذه المناقشة فيقطع شوطا بعيدا في سبيل الاعتراف بالوضع القائم في الصومال وبالجهود الجارية. وأود أن أعرب عن عميق الامتنان لكل أعضاء المجلس لجهودهم الدؤوبة والمتجددة من أجل إحياء ذلك البلد الذي شهد انهيارا منذ ١٠ سنوات والذي يبذل كل جهد الآن للعودة لاحتلال مركزه الشرعي في مجتمع الأمم.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الدائم لجيبوتي على بيانه الكامل تماما عن المؤتمر الذي قدم الرئيس جيلة بشأن هذه المبادرة الدقيقة. وأشكره أيضا على عرضه للتقدم الذي أحرزه بالفعل ممثلون كثيرون للمجتمع الصومالي في سبيل تعمير دولتهم.

**السيد وان** (مالي) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن امتنانه للوفد الفرنسي لتخصيصه جلسة عامة للنظر في الحالة في الصومال. فتلك مبادرة إيجابية تعكس اهتمامنا بذلك البلد. كما نشكر السير كيران برندرغست وممثل جيبوتي لما قدماه للمجلس من معلومات مفيدة.

وأود إبداء بعض التعليقات على الحالة في الصومال. وأولا، أشدد على الحاجة الملحة لإيجاد حل شامل ودائم للأزمة في الصومال، على أساس احترام سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته. وفي ذلك السياق يجب أن يكون الهدف ذو الأولوية هو استعادة سلطة الدولة في ذلك البلد الذي عانى من سنوات الحرب.

وثانيا، ومن المنطلق نفسه، ينبغي لمجلس الأمن أن يؤيد تأييدا كاملا الجهود المبذولة لحل الأزمة في الصومال، وبوجه خاص المبادرة السلمية للرئيس جيلة التي قدم ممثل جيبوتي وصفا لها الآن. وأذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية لديها أمل كبير في تلك المبادرة التي أيدتها بالفعل تأييدا كاملا. فالمبادرة تطور إيجابي نحو تسوية الأزمة في الصومال، ولذا فهي بارقة أمل تستحق الترحيب بها. وهذا هو السبب في أننا نشجع الجهود الجارية، الرامية إلى أن تؤتي المبادرة أكلها.

وثالثا، يجب أن يتابع مجلس الأمن عملية المصالحة الوطنية، التي تقع المسؤولية الأساسية عنها، فيما أذكركم به، على عاتق الشعب الصومالي نفسه. وفي ذلك السياق فإننا ننتظر باهتمام إتمام المؤتمر الصومالي الوطني للسلام. وقد قدم ممثل جيبوتي قبل قليل وصفا لما أحرز من تقدم في هذا الصدد. وأغتنم هذه الفرصة لمناشدة كل الأطراف الصومالية، ومنها القادة العسكريون، الانضمام إلى العملية الجارية الآن. كما أننا نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة جيبوتي لكفالة أن تأتي نتائج المؤتمر مرضية للجميع.

ورابعا، أود أن أعرب عن قلق وفدي العميق إزاء الحالة الإنسانية البالغة الصعوبة، وإزاء الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية. ونحن ندعو كل الأطراف إلى أن تكفل الأمن والسلامة وحرية التنقل لموظفي المساعدة الإنسانية. وتكفل حرية وصولهم إلى المحتاجين للمساعدة. ونشير بارتياح إلى جهود التنسيق التي يبذلها المجتمع الدولي.

وخامسا، إن عودة السلام إلى الصومال تتطلب الكثير من الدعم السياسي والمالي من المجتمع الدولي، ونحن نشجع جميع الدول على أن تستجيب بسخاء لنداءات الأمم المتحدة حتى يمكن أن تستمر أنشطة الإغاثة والتعمير التي تضطلع بها المنظمة.

وسادسا، يجب أن يكفل مجلس الأمن التنفيذ الصارم للحظر على الأسلحة. وينبغي تنشيط عمل اللجنة التابعة لمجلس الأمن، المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، نظرا للانتهاكات التي تشهد بوقوعها مصادر كثيرة.

ومشروع البيان الرئاسي الذي عممته في مشاورات الأمس نيابة عن مجموعة عدم الانحياز كي ينظر فيه المجلس، إنما يرتكز على تلك النقاط.

**السيد حسمي** (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن الشكر لكم يا سعادة الرئيس لعقدكم هذه الجلسة للمجلس بشأن الصومال. ونرى أن الوقت قد حان لأن يعود المجلس للنظر في هذا الموضوع في هذه القاعة ويجري تبادلا متعمقا للآراء بشأن الحالة في هذا البلد وذلك بمشاركة المزيد من الأعضاء في المنظمة. ونعرب أيضا عن الشكر للسير كيران برندرغست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لإفادته الإعلامية البليغة والشاملة. واستفدنا أيضا من الإفادة الإعلامية المفيدة على قدر مساو التي قدمها السفير روبل علهاي الممثل الدائم لجيبوتي، ونعرب له عن تقديرنا.

لم ينشغل المجتمع الدولي، منذ فترة طويلة، بمأساة ذلك الجزء من القرن الأفريقي، وربما يعزى ذلك إلى عزوفه في الماضي. واليوم، ما زال الصومال في حالة من الاختلال الوظيفي أو دولة أصابها الفشل. وهذه الحالة من اللاحرب واللاسلام السائدة في الصومال لا يمكن قبولها على أساس دائم. وكتعبير عن دعمنا لشعب الصومال وتضامننا معه الذي حول له ولا قوة، يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لاكتشاف سبل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في ذلك البلد السيئ الحظ. وشعورنا بأننا رفقاء لشعب الصومال يقتضي منا أن ننشغل بالكامل مرة أخرى بشؤون بلدهم.

وحقيقي أن خبرتنا في المشاركة في شؤون الصومال كانت سلبية إلى حد كبير. وقد نرغب في نسيان تلك الخبرة، لكن لا ينبغي لنا أن نتغاضى عن الدرس الذي اكتسبناه. وبصدد الاستفادة من ذلك الدرس الذي اكتسبناه في الماضي، ينبغي أن يهدف انشغالنا بالصومال، هذه المرة، لا إلى فرض حل، ولكن بالعمل مع الشعب الصومالي من أجل التوصل إلى حل يكون ملائما ومقبولا له – حل يشترك هو في صياغته.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بحرارة بمبادرة السلام التي اتخذها رئيس جمهورية جيبوتي. ونثني على الرئيس اسماعيل عمر جيلة لمبادرته الجريئة التي جاءت في حينها وعلى جهوده التي لا تعرف الكلل للترويج لتلك المبادرة انطلاقا من شعوره المخلص بالقلق إزاء الحالة في هذا البلد المجاور لبلده ومن التزامه بالتوصل إلى تسوية سياسية دائمة للصراع هناك. مبادرة جيبوتي جديرة بأن يدعمها المجتمع الدولي بقوة ودون معارضة. وبما أنها قد اتخذها جار مهتم وقريب للصومال، تكون في حقيقة الأمر قد نشأت في دارها. وحسبما ذكر السير كيران، هي مبادرة ''تمتلكها الصومال''. وتسعى إلى اتباع نهج ''من القاعدة إلى أعلى''، وهو النهج الذي يفضله المجتمع الدولي، الذي يركِّز على الشعب، فالشعب هو الذي يعنيه هذا الأمر في الحقيقة، ولا يركِّز على ما يسمى بالقادة والقادة العسكريين، الذين دمروا الدولة الصومالية بسبب مصالحهم الخاصة وأنانيتهم.

ونعرب عن امتناننا لملاحظة أن جهود الرئيس جيلة قد أثمرت بعض النتائج الإيجابية وأنه بفضل الدعم الذي يقدمه أعضاء المجتمع المدني الصومالي ثمة بصيص من الأمل في أن الحرب الأهلية في الصومال يمكن أن تضع أوزارها في نهاية الأمر، ومن ثم يتمكن الصومال من التخلص من أزمة معقدة بصورة استثنائية أدت إلى انهيار الدولة وتسببت في زعزعة الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي بأسرها. ومن شأن ذلك أن يسمح بإعادة تكامل المجتمع الصومالي واستعادة ثقافته الصومالية التقليدية المتمثلة في التسامح والمجاملة، التي كثيرا ما نتذكرها.

ونشعر بالتشجيع إزاء مؤتمر السلام الوطني الصومالي الذي وصل الآن إلى مرحلته الثانية. وترحب ماليزيا بهذا

التطور وتعرب عن أملها في أن يمهد الطريق من أجل إجراء محادثات موضوعية بين ممثلي جميع القطاعات في المجتمع الصومالي بشأن مسألة المستقبل السياسي لبلدهم. ونأمل أيضا في أن يؤدي ذلك المؤتمر إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وضع ترتيب انتقالي من شأنه أن يضمن سيادة الصومال وسلامة أراضيه الإقليمية، وفي الوقت نفسه يمهد أسس التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة. ونشعر بالارتياح لسماع أن الصوماليين من جميع قطاعات الحياة قد شاركوا، في الشهر الماضي، وبصورة متزايدة في عملية السلام التي استهلتها جيبوتي. وينبغي زيادة تشجيعهم وذلك بإظهار المجتمع الدولي لدعمه السياسي والمادي القوي. ولقد أبرز السير كيران على التو هذه النقطة بصفة خاصة.

ويعتقد وفدي أن حل المسألة الصومالية بالوسائل السلمية سوف تترتب عليه آثار بعيدة المدى من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة التي تورطت في الصراع. لقد ضاعت حياة أعداد غفيرة من الناس في القرن الأفريقي بسبب الصراع والمجاعة. وما زالت التكلفة المتزايدة لتقديم المساعدة الإنسانية تُحوِّل الموارد، القليلة دائما، بدلا من إنفاقها على جهود التنمية الأكثر إنتاجا. ولذلك من الأهمية اتباع كل السبل الدبلوماسية لتدعيم مبادرة جيبوتي. ونحث جميع الصوماليين على الانضمام لمبادرة السلام ودعمها. وندرك تماما حقيقة أن من المحتمل عدم التنبؤ بالرحلة نحو المصالحة الكاملة والنهائية وتحقيق السلام الدائم في الصومال كما أنها رحلة شاقة.

ولاحظنا أنه، بالرغم من أن مؤتمر السلام الوطني الصومالي يعد خطوة هامة إلى الأمام، فقد حُجب المؤتمر بعدم مشاركة بعض قادة الفصائل الذين أعلنوا عدم موافقتهم على أهداف الاجتماع وعملية المصالحة التي استهلها، ومن المفترض أن يعزى ذلك إلى عدم وجودهم بعد الآن في مركز العملية. ومن الواضح أن العقبة الرئيسية الكأداء في عملية السلام هي استمرار قادة الفصائل في عنادهم. وينبغي أن يدرك أولئك القادة أن الفرصة قد تهيأت لهم لحل الصراع ولكنهم أخفقوا بصورة بائسة وأن صبر الشعب قد نفد. وليس بمستطاعهم بعد الآن أن يضعوا مصير الصومال رهينة لفدية.

وبالرغم من ذلك، وبما أنه ليس بالمستطاع التوصل إلى سلام دائم دون تحقيق مصالحة داخلية، ينبغي بذل قصارى الجهود كي يشارك هؤلاء القادة في مبادرة السلام. وينبغي حثهم - وينبغي بالفعل ممارسة الضغط عليهم، من قِبَل الشعب ذاته وخارجيا من قِبَل الأطراف الدولية، على حد سواء - على أن يتخلوا عن طموحاتهم الشخصية المحدودة النطاق وينضموا إلى عملية السلام تحقيقا للمصلحة الأكبر للأمة الصومالية. وستظل تلك المسألة تمثل تحديا رئيسيا يواجه المجتمع الدولي.

وكجزء من هذا التحدي، يتعين على المجتمع الدولي أن يمنع حصول أولئك القادة على الوسائل التي تمكنهم من إشعال الحرب، وذلك بمواصلة المحافظة على الحظر المفروض على تزويد الصومال بالأسلحة وإنفاذه بقوة، على النحو الوارد في القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). وينبغي أن نتذكر أن الحرب الأهلية لم تكن لتستمر طوال تلك الفترة دون تدفق الأسلحة بطريقة غير مشروعة وتوفرها في يسر إلى الصومال، وينبغي أن نذكر أنفسنا بمسؤوليتنا المستمرة في هذا الصدد.

وما زالت ماليزيا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الماسة في الصومال وقد أعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها وكالات المعونة الدولية وغيرها من منظمات الإغاثة التي قدمت العون إلى شعب الصومال. ونشجب استمرار أعمال العنف المرتكبة ضد الأفراد العاملين في الشؤون الإنسانية ونطالب جميع المجموعات المسلحة

التعاون الكامل مع جهود الإغاثة الإنسانية وضمان سلامة وحرية جميع العاملين في مجال المعونة.

ويعتقد وفدي أن من الملائم والمناسب أن ينظر المجلس مرة أخرى في قضية الصومال ويؤكد من جديد دعمه القوي للجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية التي تبذلها السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتأييد مبادرة جيبوتي للسلام ودعمها. ومن شأن دعمه الأكيد لمبادرة السلام أن يُظهر بوضوح التزام المجلس والمنظمة ومشاركتهما بنشاط في المجال الهام لصنع السلام، الذي نشعر بضرورة اتباعه في هذه الحالة الراهنة من اللاحرب واللاسلم في الصومال بغية الحيلولة دون تكرار اندلاع حرب شاملة.

وقد لا تظل هذه الفرصة متاحة لفترة طويلة. ويتعين علينا أن نُظهر استعداد المجلس لتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق وتنشيط دوره في شراكة مع الأطراف المعنية على الصعيد الإقليمي، من قبيل السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية. ولا ينبغي أن نسمح للشعب الصومالي بأن يستسلم لليأس ويشعر بالعجز. ويتعين أن نقدم لهم أملا متجددا ونغرس فيهم الثقة بالمستقبل ونعزز إرادتهم على دعم مبادرة السلام دون ترويع من قادتهم. وينبغي أن نولد الدعم للحركة الدينامية التي أوجدتها مبادرة جيبوتي للسلام ونشجع الرئيس جيلة مبتدعها وميسرها، في جهوده الجديرة بالثناء والحازمة. وليس بمستطاعنا أن نتبع نهجا بين بين. لقد حان الوقت أن يتخلص المجتمع الدولي من مجموعة المشاكل المتزامنة الصومالية التي أثرت علينا لفترة طويلة، لأنه لا ينبغي لنا أن نخيِّب أمل الشعب الصومالي.

**السيد فاولر** (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر السير كيران على إحاطته الإعلامية التي وفرت لنا فهما أساسيا للتطورات التي وقعت مؤخرا في الصومال.

وأود أيضا أن أشكر مخلصا سفير جيبوتي على عرضه المفصل للغاية بشأن الجهود الخلاقة المجددة التي تبذلها جيبوتي لتوجيه عملية السلام في الصومال. ونحن ندرك المصاعب والتعقيدات السوقية والموضوعية التي تفرضها تلك الجهود ونرحب بالتصميم الذي تبذل هذه الجهود به.

لا تزال كندا تشعر بقلق نتيجة استمرار حالة عدم الاستقرار في الصومال وأثرها السلبي على أمن ورفاه السكان المدنيين. ونحن مقتنعون بأن العمل والتعاون المنسقين بين مجلس الأمن، ومنظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية للتنمية هامان لضمان المشاركة الفعالة من جانب المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى حل الصراع في الصومال. وهذا الاجتماع المفتوح سيكون إسهاما مفيدا للعملية.

إننا نؤيد تأييدا تاما الدور الرائد الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية للتنمية وأيضا المبادرة التي اتخذها الرئيس جيلة للتفاوض بشأن حل سلمي للصراع في الصومال. ولذلك يسرنا أن نتمكن من تأييد مشروع البيان الرئاسي الذي قدمته مالي بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والذي آمل أن يعتمده المجلس قريبا.

ونحن نحث الرئيس جيلة على مواصلة إيلاء أهمية قصوى للأنشطة الرامية إلى إقناع المجتمع المدني الصومالي بتأييد هذه المبادرة للسلام بالرغم من مقاومة الذين لا يهتمون باستعادة السلام في الصومال.

(تكلم بالانكليزية)

وكندا ترحب بقرار لجنة الجزاءات بأن يقوم الرئيس ببعثة لتقصي الحقائق إلى البلدان المجاورة لتقييم المصاعب التي تُواجَه في تنفيذ حظر توريد الأسلحة.

إننا نشعر بقلق عميق نتيجة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في الصومال دون عقاب، ولا نزال ندعو

زعماء الفصائل الصومالية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين الصوماليين.

إن الاعتداءات التي ترتكب ضد موظفي المساعدة الإنسانية، على وجه الخصوص في جنوب ووسط الصومال، غير مقبولة وليس من شأنها سوى زيادة الحد من قدرة المنظمات الدولية والمحلية على مساعدة وحماية السكان الضعاف بالفعل. ونحن نذكر زعماء الفصائل الصومالية بالتزامهم بضمان حرية انتقال وسلامة وأمن الذين لا يسعون إلا إلى تقديم المساعدة بما في ذلك الموظفون المحليون المشاركون، وتسهيل وصولهم إلى السكان المتضررين.

**السيد ثيرون** (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن انضم إلى الوفود الأخرى في شكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذا الاجتماع المفتوح بشأن الوضع في الصومال. واسمحوا لي أيضا بأن أنتهز هذه الفرصة لأشكر السير كيران على الإحاطة الإعلامية الشاملة والمفيدة فعلا بشأن الوضع الشامل في ذلك البلد. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لجيبوتي، السيد روبل علهاي للمعلومات الجديدة المفيدة بشأن التطورات فيما يتعلق بمؤتمر السلام الوطني للصومال في جيبوتي. ونود أن نثني عليه للأسلوب الممتاز المجدد المتفاني الذي تنظم به حكومته المؤتمر.

ستظل مسألة الصومال سبب شعور المجتمع الدولي بالقلق. وهذا ينطبق أيضا بشكل خاص على مجلس الأمن الذي يضطلع بصيانة السلم والأمن الدوليين. ومن ثم من الأساسي أن يقدم المجلس تأييده الكامل لجهود الشعب الصومالي لإعادة بناء بلده. إن عدم وجود سلطة مركزية في الصومال وانقسام البلد بين أمراء حرب متحاربين وزعماء فصائل، وانتهاكات حظر توريد الأسلحة المفروض ضد الصومال تثير، في جملة أمور، بالغ القلق لدى وفد بلدي.

لقد عانى شعب الصومال طويلا وجاء الوقت لتهيئة الظروف المواتية حتى يمكنه أن يقرر مستقبل بلده.

ولذلك فإننا نرى أن من المحتم أن يعيد مجلس الأمن تأكيد سلطته على الحالة في الصومال، التي لا تزال تهدد السلم والأمن في المنطقة. ويجب على المجلس أن يؤيد عملية السلام في الصومال، التي هدفها استعادة السلم والاستقرار والرفاه لذلك البلد. وفي ظل هذه الخلفية رحب وفد بلدي بمبادرة جيبوتي للسلام بعقد مؤتمر السلام الوطني للصومال وأيدها تأييدا تاما لتمكين الشعب الصومالي من مناقشة مستقبل بلده وإقامة الهياكل اللازمة للأداء الطبيعي لدولته.

وفي هذا الشأن أعتقد اعتقادا راسخا أن المبادرة الجيبوتية ينبغي أن يؤيدها المجلس باعتبارها الآلية الصالحة الوحيدة للحل السلمي لمسألة الصومال. وندعو أيضا المجتمع الدولي إلى توفير الدعم المالي والتقني حتى يمكن لحكومة جيبوتي أن تقوم بمهمتها. وهنا أريد أن أكرر كلمات السيد برندرغست بأنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتخلى عن الصومال بل ينبغي له أن يواصل مساعدة عملية السلام.

يشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء الأنباء التي لا نزال نتلقاها من مصادر مختلفة فيما يتعلق بتدفق الأسلحة إلى الصومال، بالرغم من قرارات مجلس الأمن بفرض حظر على توريد الأسلحة إلى ذلك البلد. وفي هذا الشأن، نثني على جهود رئيس لجنة الجزاءات في تلمس الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز نظام الجزاءات ضد الصومال. وندعو الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص البلدان المجاورة للصومال، إلى مساعدة لجنة الجزاءات بتوفير المعلومات المتعلقة بانتهاكات حظر توريد الأسلحة.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نثني على العمل الممتاز الذي تبذله الوكالات الإنسانية، بالرغم من الظروف الصعبة التي تعمل فيها. ولقد تمكنت الوكالات من تقديم المساعدة

إلى الجماعات الضعيفة المحتاجة للمساعدة بشكل خاص، مثل النساء والأطفال، وسط التهديدات وأعمال القتل التي يقوم بها المتحاربون ضد موظفيها. وقد شعرنا بقلق عندما سمعنا من السيد برندرغست صباح اليوم أن حوالي ٧٥٠ ٠٠٠ فرد يعتبرون معرضين للخطر بشكل كبير، في أعقاب ثلاث سنوات متتالية من معدلات المطر دون المستوى الطبيعي وتدني موارد الأسرة. ونحن ندعو مرة أخرى المجتمع المانح إلى توفير المساعدة المالية الكافية للوكالات الإنسانية لتمكينها من مواجهة التحديات التي أمامها.

**السيد أحمد** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، لإدارة هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الصومال. ووفد بلدي يعتبر أنها قد جاءت في وقتها تماما، وعلى وجه الخصوص بالنظر إلى مؤتمر السلام الوطني الصومالي الجاري. واسمحوا لي أيضا بأن أشكر وكيل الأمين العام، السير كيران برندرغست والممثل الدائم لجيبوتي على المعلومات المستكملة التي قدماها لنا بشأن آخر التطورات في عملية جيبوتي للسلام.

إن المعاناة المطولة التي يتعرض لها الشعب الصومالي المعرض للإرهاب والتخويف، والانهيار الكبير الذي وصل إلى حد عدم وجود دولة يجب أن يتوقف. اليوم حدوث أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة، وما يصل إلى حد الدمار التام للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والغالبية العظمى من الأطفال غير الملتحقين بمدارس، والحالة التي تصل إلى حد المجاعة هي الملامح الأساسية للصومال. وفي هذا الإطار، فإن جهود جيبوتي القوية التي لا تكل، بقيادة الرئيس جيلة، تستحق تأييدنا وتقديرنا الكاملين. ونحن نؤيد تأييدا تاما مبادرته ومبادرات الهيئة الحكومية الدولية للتنمية للسعي إلى حل سياسي للأزمة في الصومال.

إن نهج الرئيس جيلة هام من وجوه متعددة. فهو إذ يمثل بداية جديدة، يضع الشعب الصومالي والمجتمع المدني في صلب عملية السلام، ممثلا في مختلف الجماعات. وعلى عكس محاولات سابقة كانت ترمي إلى اقتسام السلطة بين أمراء الحرب ثبت عدم نجاحها وأسفرت عن فوضى، فإن المبادرة الجيبوتية تسعى إلى البناء على ما تحقق من قبل. ومع ذلك فإنها لا تتفق مع بعض المواقف الخاصة لبعض الكيانات فيما يخص المشاركة في العملية. والسبب في تلمس هذا الطريق واضح. إن هذا يجب أن يكون من حق شعب الصومال وحده أن يقرره. ونحن نعتبر هذا النهج معقولا وبناء. وإلى جانب كون هذه العملية شاملة، فإنها أيضا تجمع الأفكار والمدخلات من الشتات الصومالي. ونحن نؤيد هذه المبادئ.

بدأ مؤتمر السلام الوطني الصومالي في ٢ أيار/مايو ويسعدنا أن نلاحظ أن الهدف الأساسي للمصالحة بين الفصائل عن طريق حكمائهم تحقق إلى درجة كبيرة من خلال المشاورات غير الرسمية، وإن كانت طويلة.

بدأ العمل بشأن القضية الأساسية بتشكيل ثلاث لجان لمعالجة قضايا إعادة الممتلكات والأراضي المحتلة احتلالا غير شرعي، وانتخاب أعضاء البرلمان، ووضع ''الصومال'' ووضع مقديشيو بوصفها عاصمتها الوطنية.

ومن المثير للانزعاج أن نرى محاولات لوقف عملية السلام من جانب من يشكل سلوكهم الجنائي واستهانتهم المطلقة بحقوق الإنسان السبب الأساسي في الحالة الراهنة للأوضاع في ذلك البلد. ونحن نشجب بشدة الهجمات المتواصلة على المدنيين من جانب أباطرة الحروب وجماعتهم المسلحة. وكثير من أباطرة الحروب يعلنون عن معارضتهم لعملية السلام، خوفا من فقد سيطرتهم على السلطة غير الشرعية نظرا لما يبدو من علامات استعادة الشعب الصومالي

لثقته تدريجيا. وهناك تقارير بأن هناك عقبات تعترض حركة من يرغب في المشاركة في مؤتمر السلام. ويجب علينا أن نشجب هذا السلوك بصوت واحد، وأن ندعو المسؤولين إلى وقف هذه المحاولات التي ترمي إلى إجهاض عملية السلام.

وأحد العوامل الكثيرة التي تسهم دائما في تدهور الحالة في الصومال التهريب الشائن للأسلحة. واندلاع الصراع في أماكن أخرى في القرن الأفريقي أثر تأثيرا هائلا على تدفق الأسلحة غير المشروعة. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول إلى التعاون مع لجنة الجزاءات ذات الصلة التابعة للمجلس لجعل حظر الأسلحة أكثر فعالية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتناول المشكلة الأخرى التي طالما عانت منها الصومال، ألا وهي التأثير المشترك للجفاف، والمرض، والتدهور البيئي، مما أدى إلى إطالة الأزمة الإنسانية المستوطنة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتخفيف الحالة بينما تتقدم عملية السلام إلى الأمام، لخلق ظروف موائمة لتحقيق هذا الهدف. ونؤكد أيضا هنا الحاجة الملحة لضمان بيئة سليمة يعمل فيها موظفو المعونة الذين يعرضون حياتهم للخطر إنقاذا لحياة الآخرين.

وجيبوتي تبذل جهدا ضخما، وهي بلد صغير ونام. إن ما يتعين تحقيقه أمر هام، ولا نود أن نراه يفشل. ولهذا نهيب بالمجلس أن يصدر إشارته الواضحة بالدعم. وتحقيقا لهذا الغرض، نؤيد تأييدا كاملا البيان الرئاسي الذي نعتمده اليوم.

**الآنسة ديورانت** (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لكم لعقد هذه الجلسة العامة عن الحالة في الصومال. ونود أيضا أن نشكر السير كيران برندرغست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسفير روبلي علهاي، الممثل الدائم لجيبوتي، على ملاحظاتهما التمهيدية، التي أتاحت الإطار لمداولات المجلس اليوم.

ولا شك في أن الأزمة في الصومال من أعسر وأطول الأزمات التي تناولها المجلس طيلة السنوات الـ ١٠ الماضية. وقد تحقق أثناء هذه الفترة قدر ضئيل من التقدم في الحالة السياسية. والتناحر المتعدد داخل العشائر وبينها، الذي أدى إلى عجز قادة الفصائل وأباطرة الحرب عن الاتفاق على مبادرة لإنهاء الأزمة، قد تسبب في معاناة يعجز عنها الوصف لشعب الصومال. وقد أثّر هذا على رغبة المجتمع الدولي في مواصلة اشتراكه في إيجاد حل لهذا الصراع.

وفي ظل هذه الخلفية، يثني وفد بلادي على مبادرة رئيس جيبوتي التي أدت إلى عقد مؤتمر السلام الوطني الصومالي. وكما ذكّرنا السفير علهاي. كانت السمة الأساسية لهذا المؤتمر اشراك المجتمع المدني، مما يكفل تحمل شعب الصومال المسؤولية الكاملة عن تحقيق المصالحة الوطنية والسلام.

وقد كان من المنجزات الهامة لحكومة جيبوتي أن تتجاوز أباطرة الحرب وقادة العشائر فتصل إلى مستوى الشعب بقاعدته العريضة، ونأمل أن تتوج المشاورات الدائرة حاليا على نطاق واسع بحل وسط يحقق احتياجات شعب الصومال وتطلعاته.

ولهذا، فمن المهم أن يبعث مجلس الأمن، من خلال البيان الرئاسي الذي نعتمده اليوم، بإشارة دعم قوية لمبادرة جيبوتي للسلام، وأن يقدم المجتمع الدولي دعمه المادي، بالإضافة إلى دعمه الأدبي، للمؤتمر.

ونود أيضا أن نثني على الدعم الذي أظهرته منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والدول الأخرى المجاورة للصومال سعيا لتحقيق السلام.

وبينما نلاحظ التطورات الإيجابية التي حدثت في المؤتمر، نأسف لرفض بعض قادة الصومال أي اقتراح للسلام، مفضلين أن يطيلوا أمد البؤس الذي يعاني منه شعب الصومال. وندعو مرة أخرى قادة الفصائل إلى نبذ العنف والمشاركة في المؤتمر.

وستحتاج الصومال إلى مساعدة المجتمع الدولي وهي تبني الأساس الاجتماعي والسياسي لمجتمعها، وتحاول تحقيق المصالحة الوطنية. وعلى الأمم المتحدة أن تشارك مشاركة فعالة في تيسير التوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع. ونحن بحاجة، بصفة خاصة، إلى المحافظة على علاقة وثيقة وبناءة مع حكومة جيبوتي والمنظمات الإقليمية الأخرى وهي تبذل جهودها لتحقيق السلام. وينبغي لنا أن نرسي أساس سلام مستدام لكي تبدأ عملية بنائه.

ويود وفد بلادي أن يضم صوته إلى الآخرين معربا عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية الرهيبة التي يجد شعب الصومال نفسه فيها. فهناك مئات الآلاف ممن يعانون من الآثار المتراكمة لما يقرب من عقد من الصراع المسلح، ومن هيكل اقتصادي متهتك، وانخفاض في إنتاج الأغذية، وعدم وجود أية خدمات صحية أو تعليمية.

ونلاحظ التقارير التي تقول إن ما يقرب من مليون من الصوماليين يتعرضون لخطر مواجهة نقص شديد في الأغذية. وتبذل منظومة الأمم المتحدة قصارى جهدها لكي تقدم المساعدة الإنسانية وتتيح إعادة التأهيل في جميع أنحاء الصومال في ظل ظروف صعبة، ونود أن نحث البلدان القادرة على الإسهام بسخاء في النداء الذي وجه مؤخرا من خلال العملية الموحدة فيما بين الوكالات.

وأخيرا، نود أن نشيد بالعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، الذين ضحى بعضهم بحياته أو عانى من الإصابة أثناء خدمة شعب الصومال. ونثني على تفانيهم ودأبهم في الاضطلاع بمهام في ظل هذه الظروف البالغة الصعوبة.

**السيد فان والصم** (هولندا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العلنية عن الصومال، كما نشكر السيد برندرغست، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية، والسفير روبلي علهاي، على تقريره الشفوي الوافي عن مبادرة جيبوتي للسلام.

من المؤكد أن هولندا لا تقبل الاستخفاف بقضية الصومال. واستخداما لعبارة السير كيران برندرغست، فإننا لن نستسلم فيما يتعلق بالصومال، ونثني على مبادرة رئيس جيبوتي.

وفي هذه الأثناء، ندرك أننا نتناول بلدا لم يكن فيه هيكل دولة طيلة سنوات عديدة. وإذا توقعنا من هذا البلد أن يستعيد مواصفات الدولة، وجب أن تكون دولة صالحة. وقد أكد السفير علهاي نفس النقطة، ونتفق معه. فنحن لا نطالب بإقامة دولة بأي ثمن.

وفي مرحلة لاحقة من هذا النقاش، يدلي ممثل البرتغال ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، ويؤيده وفد بلادي. وبالإضافة إلى هذا البيان، لا نود إلا أن ندلي بملاحظة ذات طابع عام.

أعتقد أننا جميعا نؤيد مبادرة جيبوتي للسلام، حيث أنه لا يوجد من يريد للصومال أن تتفكك بشكل لا يمكن الرجوع عنه. فنحن نريد للصومال أن تولد من جديد، دولة واحدة، لأننا نؤمن بمذهب منظمة الوحدة الأفريقية بالنسبة لقدسية الحدود.

إلا أن تأييدنا لهذه الفكرة ليس بغير شروط تماما. فالحدود التي لا تنتهك تكون خيرا وبركة إذا كانت تحتوي داخلها بلدا تحترم فيه الحقوق الأساسية. فإذا لم يكن الأمر كذلك، يمكن أن تصبح الحدود نفسها أداة للقسر. وإذا

كانت دولة ما منعدمة الوجود طيلة سنوات، وإن كانت بعض أجزاء منها قد تمكنت من تنظيم نفسها بدرجة ما من النجاح، فإن مفهوم الحدود غير القابلة للانتهاك لا يمكن أن يعني ضمنا توقع أن تتخلى هذه الأجزاء عن حريتها ونجاحها لأي كيان سياسي يُفترض أنه خليفة للدولة التي كانت موجودة قبلا. ولذا، فإن انبعاث الصومال، إذا قدر له أن ينجح، فلا بد أن ينظر إليه على أنه تقدم في كافة أنحاء البلد. فإن مسؤولية تحقيق المصالحة الوطنية والسلام تقع، في نهاية الأمر، على عاتق الشعب الصومالي كافة.

**السيد وانغ ينغفان** (الصين) (تكلم بالصينية): يتقدم الوفد الصيني بالشكر إلى السيد برندرغست وكيل الأمين العام، وإلى السفير علهاي، الممثل الدائم لجيبوتي، على العرض الذي قدمه كل منهما. كما نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية. وتلك هي المناقشة المفتوحة الأولى من نوعها في مجلس الأمن حول مسألة الصومال خلال الأعوام الأخيرة. ونحن نأمل في أن تعطي هذه المناقشة دفعة للجهود الرامية إلى إيجاد حل مبكر للقضية الصومالية.

وفي الأشهر الأخيرة شهدنا عددا من التطورات الجديدة في عملية السلام في الصومال. فقد دخل مؤتمر السلام الوطني الصومالي مؤخرا مرحلته الثانية، والتقدم المحرز حتى الآن نتيجة الجهود المشتركة التي بذلتها كافة الأطراف، إنما يعكس الرغبة القوية لدى مختلف العشائر الصومالية في السلام. ونأمل في أن يؤدي مؤتمر السلام الوطني الصومالي إلى نتائج في أقرب وقت ممكن، وأن يتوصل المشاركون في المؤتمر قريبا إلى تفاهم حول القضايا الرئيسية، مثل تشكيل حكومة انتقالية وبرلمان انتقالي.

ونحن نقدر عاليا الجهود المضنية للرئيس جيلة وحكومة جيبوتي من أجل تحقيق السلام في الصومال. وإن شعب جيبوتي قاطبة يؤيد عملية السلام في الصومال، وقد قدم مساهمة قيمة للغاية في هذه العملية. ونحن نناشد المجتمع الدولي لتقديم كل مساعدة ممكنة لجيبوتي من أجل مساعدتها في تنفيذ مبادرة الرئيس جيلة بنجاح. وفي الوقت نفسه، فإننا نحث قادة العشائر الصومالية الرئيسية ممن بقوا خارج مؤتمر السلام الوطني، على إظهار الشجاعة السياسية والحكمة للمشاركة في عملية السلام. وإن شعب الصومال سوف يرفض أي عمل من شأنه عرقلة إقرار السلام في الصومال.

إن الإنفاذ الفعال للحظر على الأسلحة المفروض على الصومال سوف يدعم عملية السلام هناك، دون شك. ومع ذلك، فإن العقوبات ذات الصلة لم تنفذ وقتا طويلا. ونأمل أن يصحح هذا الوضع في أقرب وقت ممكن. ونود في هذا الصدد أن نعرب عن تقديرنا لالتزام رئيس لجنة الجزاءات، السفير التونسي بن مصطفى. ونؤيد عمله تأييدا كاملا ونأمل أن تتعاون البلدان والمنظمات الإقليمية المعنية معه بنشاط.

ونتيجة للحرب الأهلية التي طال أمدها، فلا يزال الوضع الإنساني في الصومال بالغ الخطورة. ونحن نقدر الجهود التي يبذلها الأفراد العاملون في المجال الإنساني، بتقديم المساعدة في الصومال منذ سنوات. ونحث الجماعات المسلحة على تأمين حرية وسلامة العاملين في المجال الإنساني وتوفير الضمانات اللازمة لوصولهم إلى السكان.

لقد مرت الأمم المتحدة بنكسات في الصومال، وعليها الآن أن تغتنم الفرصة المتاحة وتزيد من مشاركتها في قضية الصومال ومساعدة جيبوتي في إحراز النجاح في مبادرتها السلمية في أقرب وقت ممكن، والإسهام الكبير في حل قضية الصومال.

**السيد لافروف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد نادت روسيا دائما بضرورة تحقيق تسوية سياسية شاملة

ومصالحة وطنية في الصومال على وجه السرعة، مع الحفاظ على وحدة دولة الصومال. وكما يعرف المجلس، فإن محنة الشعب الصومالي ليست نتيجة لعداء ديني أو إثني، وإنما نتيجة حالة تشرذم دفينة بين العشائر، إلى جانب الطموحات الكامنة لبعض قادتها. وتلك هي العراقيل الأساسية لاستعادة وحدة البلد.

ولقد بيَّنت التجارب على مدى سنوات عدة أنه على الرغم من عدم الافتقار إلى المبادرات السلمية من أجل الصومال، فإن نجاح أي من هذه المبادرات يعتمد، إلى حد كبير، على مستوى التأييد الذي تحظى به داخل المجتمع الصومالي. والقضية الرئيسية، مثلما كانت دائما، هي هل يمكن إشراك أكبر شريحة ممكنة من المجتمع الصومالي والقوى السياسية في المحادثات حول مستقبل الصومال. وفضلا عن ذلك، فإن نجاح عملية السلام سيظل يتوقف على اشتراك قادة الجماعات المسلحة للعشائر المختلفة، الذين يسيطرون حقيقة على الوضع في معظم مناطق الصومال.

وفي هذا السياق أيضا، ننظر إلى عملية التفاوض الجارية في إطار مؤتمر السلام الوطني الصومالي المنعقد في جيبوتي، ونرجو أن تسفر عن نتائج إيجابية. ولعل تشبيه مبادرة جيبوتي بسفينة ينبغي أن يتولى الصوماليون أنفسهم السيطرة عليها، هو طريقة دقيقة تماما لوصف جوهر ما ينبغي تحقيقه. ومن الأهمية كذلك أن تواصل الدول المعنية، على الصعيد الدولي، توفير ظروف مواتية وغر قائمة على المواجهة من أجل تحقيق مصالحة صومالية على أساس مبادئ لا تتعارض مع سلامة الصومال ووحدة أراضيها.

ونحن نشارك المجتمع الدولي القلق إزاء الوضع الإنساني المفزع في الصومال. وتعتقد روسيا بضرورة أن تواصل المنظمات الإنسانية عملها النشط في هذا البلد، بالنظر إلى دور تلك المنظمات في تقديم المساعدة للسكان، وكغيرنا من أعضاء مجلس الأمن، فإننا نشعر بالقلق البالغ إزاء الهجمات المستمرة التي يتعرض لها الأفراد العاملون في المجال الإنساني في مختلف أنحاء الصومال، مما يعوق عملهم ويزيد من صعوبة تنفيذ خطط الانتقال التدريجي لمكاتب برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى هذا البلد.

إن مشاركة روسيا بوصفها مراقبة في السلطة الحكومية الدولية لتقف دليلا على رغبتنا في المساهمة في تسوية مواقف الصراع في إقليم شرق أفريقيا المترامي الأطراف وكفالة السلام والاستقرار هناك. وتشترك روسيا على أساس منتظم في العمل الذي تقوم به السلطة، سواء داخل اللجنة المعنية بالصومال أو اللجنة المعنية بالسودان. وأن روسيا بوصفها عضوا في مجلس الأمن وصديقا قديما لشعب الصومال، سوف تواصل تأييدها لقضية استعادة وضع الدولة للصومال انطلاقا من ظروف مواتية لمصالح المجتمع الصومالي وبما يحقق الاستقرار في الإقليم كله.

**السيد يلتشنكو** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن التقدير لإتاحة هذه الفرصة للاستماع في هذه الجلسة العلنية إلى سرد بيان مباشر للتطورات الأخيرة في عملية السلام في الصومال. ونحن نرحب بتبادل الآراء حول ما يمكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي قاطبة أن يفعلاه، وما ينبغي لهما أن يفعلاه، تأييدا لجهود الشعب الصومالي من أجل استعادة السلام والاستقرار والرفاهة إلى بلده.

وفي الحقيقة فإن تجربة الصومال في التاريخ الحديث قد تمثل حالة فريدة من نوعها لعودة دولة إلى المجتمع الدولي بعد انهيارها. ولهذا السبب فإننا نعتبر الجهود التي تبذلها حكومة جيبوتي على جانب كبير من الأهمية، ونشيد بالتزامها بدفع عملية التطبيع في الصومال إلى الأمام. والحقيقة أن حكومة جيبوتي قد قطعت شوطا كبيرا من النجاح في تنفيذ خطة السلام. ونحن نتوجه بالشكر إلى السفير علهاي

سفير جيبوتي لإطلاعنا على آخر المستجدات، ولطرح تحليله للتطورات، الذي يقف دليلا على صحة التصميم والنهج الواقعي لتحقيق هذه الخطة.

وينبغي أن نعترف بأن ما أُنجز بالفعل يمثل تقدما كبيرا بالمقارنة بالمحاولات السابقة لاستعادة البلد. ولذا يجب ألا نسمح لهذا الجهد الأخير أن يفشل بعد أن تقدم إلى المرحلة التي هو فيها الآن، لأنه ستترتب على هذا نتائج كارثية لوحدة الصومال وشعبه.

ويجب عدم السماح للانفصالية أن تضرب بجذورها في أفريقيا في ظل أي ظروف. وفي هذا السياق، فإن عدم مشاركة ”أرض الصومال“ في مؤتمر جيبوتي للسلام، وخاصة الاتهامات الأخيرة التي وجهها زعماؤها إلى جيبوتي، تثير القلق على نحو متزايد. ولذا فإننا نؤيد الفكرة القائلة بأن تزايد ضغط المجتمع الدولي على زعامة ”أرض الصومال“ وكذلك على زعماء الكيانات والفصائل الأخرى التي لا تزال تتحدى عملية السلام الجارية، يمكن أن يساعد على كسر عنادها وتعويقها.

وإنني أوافق أيضا على أن الإنجاز الحالي قد بعث آمالا قوية في تحقيق نجاح عام، وهذه الحالة تستدعي القيام بعمل داعم متواصل من مجلس الأمن والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. وعلى الرغم من أن عملية استعادة الحكومة الوطنية والدولة الصومالية نفسها لا تزال متوقفة على الصوماليين – أو كما وصفها السير كيران بصورة صحيحة ”صومالية بحتة“ – فإنه يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي بوجه عام أن يكون مستعدا لتقديم الدعم العملي لتلك الجهود – بما في ذلك أن يكون مستعدا، في مرحلة معينة، للاعتراف بالإدارة المؤقتة للبلد بعد تشكيلها من قبل الجمعية الوطنية الانتقالية. وأعتقد أن هذه الخطوة ستكون حاسمة لتحقيق تسوية دائمة في الصومال.

وتقديم الدعم المالي والتقني للمؤتمر ولمنظميه لا يقل أهمية لاستمرار عملية السلام. وبما أنها بدأت قبل عدة شهور، فإنها استهلكت بالفعل كميات كبيرة من الموارد، التي هي على وشك النفاد.

ومن المهم أيضا النظر إلى الأمام وتوقع الحاجة إلى المزيد من الدعم للحكومة الصومالية المستقبلية، التي ستواجه عددا كبيرا جدا من المشاكل الموروثة عن الماضي. إذ أن عقدا من الحرب الأهلية والفوضى قد أودى بحياة الألوف من الأشخاص الأبرياء وتسبب في تدمير مئات المنازل والقرى وغيرها من الممتلكات الخاصة والعامة، فضلا عن تشريد ملايين الصوماليين. ولذا يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يكون مستعدا لتوفير الدعم لعملية المصالحة الوطنية ومساعدة الشعب الصومالي على حل مشاكل إعادة التعمير والتنمية الوطنية.

واللامركزية والإدارة الذاتية من المفاهيم الهامة في مبادرة السلام التي قدمها الرئيس جيلة، رئيس جيبوتي. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشدد على أهمية ضمان استقرار البلد بإنشاء نظام حكم اتحادي حقيقي يوازن سلطة الحكومة المركزية.

وختاما، اسمحوا لي أن أتمنى لحكومة ورئيس جيبوتي كل النجاح في المسعى النبيل، الذي يسير على الطريق الصحيح تماما. ويجب أن يدعمه مجلس الأمن. ونحن نتطلع إلى أن يُعتمد البيان الرئاسي قريبا.

**السيدة سوديربرغ** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): إنني أشيد برئاستكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة اليوم. وأعتقد أن الصومال ظل في جدول أعمال المجلس سنين عديدة. وكلما أمكننا تعزيز توجيه انتباه دولي إلى المصاعب المستمرة، كان ذلك أفضل.

وقد ناشد الأمين العام في آب/أغسطس الماضي المجتمع الدولي أن يشارك بفعالية في حل الأزمة في الصومال. فقبلت جيبوتي والرئيس جيلة التحدي. وعمل هو وطائفة واسعة من القادة الصوماليين بدأب على النهوض بقضية السلام والمصالحة في الصومال. وما أحرزوه بالفعل من حيث استئناف الحوار يثير الإعجاب. والواقع أن المحادثات الجارية منذ ٢ أيار/مايو، التي جمعت قادة المجتمع المدني، والفئات النسوية، وممثلي العشائر وقادة الفصائل، كانت تبدو مستحيلة قبل فترة قصيرة.

وبينما اتُخذت خطوات أساسية، فإنه لا تزال هناك العديد من العقبات على الطريق. فحتى لو تمخضت المحادثات الجارية في جيبوتي عن مخطط لحكومة انتقالية، يجب علينا أن نتذكر أن هذه ليست سوى الخطوة الأولى، وربما هي أسهل خطوة، نحو إعادة تأهيل الصومال. وستكون مهمة تحويل ذلك الهيكل إلى حكومة نيابية، عاملة، فعالة، ودائمة، أكثر صعوبة بكثير. وتعتزم الولايات المتحدة أن تظل مشغولة تماما بهذه الجهود، إلا أن التزام الشعب الصومالي هو وحده الذي يمكن أن يضمن نجاحها. وما أن يثبت الصوماليون من خلال الإنجازات الصلبة على أرض الواقع أنهم يسهمون في نجاح هذه العملية، فإن المجتمع الدولي سيرغب في استعراض كيفية دعم جهودهم على أفضل وجه.

وبالنظر إلى الفشل السابق للجهود الزائدة الطموح لإعادة بناء الصومال، فإن الولايات المتحدة تظل ملتزمة بنهج تدريجي طويل الأمد يسعى إلى إعادة بناء نظام الحكم الصومالي من القاعدة إلى أعلى من خلال دعم الكيانات الإقليمية التي تنشأ من عمليات المشاركة. وهذه الجهود تمثل في نظرنا أفضل الأمل في إنشاء صومال مستقر ودائم وديمقراطي. وينبغي أن تُعتبر مكملة للعمل الذي يقوم به الصوماليون المجتمعون في عرتة.

وعلى غرار هذا النهج، واعترافا بالتطور الإيجابي السلمي الجاري في بعض المناطق، قد ركزنا مساعدتنا على مناطق الاستقرار النسبي، بما في ذلك "أرض الصومال" وبلاد بونت. وتتطور أيضا استراتيجيتنا للمساعدة الإنسانية. إذ يجري استبدال التوزيع التقليدي للمعونة الغذائية على نحو متزايد بأنشطة تقديم الغذاء مقابل العمل، وينصب تركيز مشاريعنا للمساعدة في حالة الكوارث بصورة متزايدة على الأنشطة التي تركز على تخفيف الحالة ولها طابع انتقالي، بالمقارنة بالإغاثة البحتة.

إننا نشيد بجهود الرئيس جيلة وحكومة جيبوتي، وسنراقب تكشّف المبادرة الحالية بمنتهى الاهتمام والتشجيع. وفي النهاية، ينبغي لأي مجهود يُبذل لإعادة بناء الصومال أن يكون عملية شاملة للجميع، تحظى بدعم الكيانات الإقليمية الموجودة وتقوم على أساس عملية تشاركية مشروعة مستمدة من المجتمع المدني الصومالي، وترفض العنف الضاري لأمراء الحرب.

**السيد كبغلي** (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديري لصيغة هذه الجلسة عن الصومال. ولا شك في أن المشاركة النشطة والواسعة من أعضاء منظمتنا ستساعدنا على إيجاد حل للصراع.

ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا على المعلومات المكتملة للغاية عن آخر تطورات الحالة في الصومال وأحدث التطورات في مبادرة السلام، التي قدمها لنا وكيل الأمين العام كيران برندرغست والممثل الدائم لجيبوتي، السفير علهاي.

إننا نتعامل مع صراع معقّد استمر سنين كثيرة جدا على الرغم من أن الصومال، بخلاف البلدان الأفريقية الأخرى وبلدان في مناطق أخرى من العالم، مجتمع متجانس

دينيا وعرقيا وليس في إقليمه توزيع غير متعادل على نحو معين للثروات الطبيعية. إلا أن هذا لم يمنع تفكك الدولة الصومالية بصورة عنيفة، بدأت في بداية العقد الأخير.

ويساورنا القلق من أن الجهود التي اضطلع بها المجتمع الدولي في الماضي لحل للصراع في الصومال أسفرت عن نتائج هزيلة، وأن سكانه، نتيجة لذلك، لا يزالون يحملون عبء هذه المأساة على ظهورهم، مع الآثار الإنسانية المرعبة التي نعرفها جميعا. ونعتقد أن الوقت قد حان للتغلب على "الأعراض الصومالية"، وليعمل المجلس بنشاط، مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية، تجاه التوصل إلى حل نهائي.

وستكون لهذا الموقف أيضا آثار إيجابية على النهج التي نعتمدها إزاء الصراعات الأفريقية الأخرى.

وينبغي أن تكون مبادرة السلام التي أطلقتها جيبوتي في السنة الماضية الأداة الرئيسية لإحراز التقدم نحو الحل السلمي للصراع الصومالي، ويجب أن يدعمها المجلس. ونود أن نشارك الوفود التي سبقتنا في الإعراب عن تقديرنا لحكومة جيبوتي على الجهود التي تبذلها للدفع بالخطة إلى الأمام، وهي قد كلفتها موارد مالية كبيرة. وينبغي استغلال الفرصة التي هيأتها تلك المبادرة للتحرك في اتجاه إيجابي مقبول لكل المجتمع الصومالي، لأنه هو الطرف الرئيسي المعني والمستفيد النهائي من جميع الجهود المبذولة من أجل السلام.

إن مهمة إعادة بناء البلد، على نحو ما هو معروض في الخطة التي قدمها الرئيس عمر جيلة تشمل كل المجتمع المدني وليس كبار القادة العسكريين فقط. ويجب أن نكون واضحين بشأن هذا الجانب. وإن المشاركة في مؤتمر السلام الوطني في جيبوتي من جانب جميع القطاعات ومن جميع المناطق ضرورية لأن يكون المؤتمر ممثلا ولأن يحقق النتائج التي يمكن تنفيذها فورا. وفي هذا الصدد نحث على عدم إعاقة المشاركة في هذا المؤتمر.

والصومال ليست غريبة على الحالة الإنسانية المحزنة التي تواجه منطقة القرن الأفريقي بكاملها. وفي هذا الصدد لا أحتاج إلا أن أستشهد بالبيان الذي أدلت به السيدة كاثرين برتيني من برنامج الأغذية العالمي بتاريخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠: "إن حياة ١٣ مليونا من الأشخاص في القرن الأفريقي معرضة للخطر".

كما أننا نؤكد قلقنا إزاء المعلومات الأخيرة التي تشير إلى العنف الجاري والمواجهات بين العشائر، ولا سيما في المنطقة الجنوبية، وإزاء الأثر السلبي للعنف على مهام المساعدات الإنسانية. وهذه المساعدات ضرورية بصورة متزايدة نظرا للتدهور الجاري في الظروف المعيشية للسكان. ويجب علينا أن نقدم أخلص احترامنا للعمل الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني الذين يواصلون، تحت ظروف صعبة جدا، تقديم المساعدات إلى الشعب الصومالي، وفي بعض الحالات حتى على حساب أرواحهم ذاتها. ويجب احترام أمن وسلامة الموظفين في المجال الإنساني.

ونود أن نختتم بإعادة تأكيد موقفنا المحبذ لاحترام المحافظة على استقلال الصومال وسلامة أراضيها ووحدتها.

**السير جيرمي غرينستوك** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام برندرغست على عرضه الغني بالمعلومات والمفصل عن الصومال. ومن الأمور الجيدة أن يقوم مجلس الأمن بمناقشة موضوع الصومال. فربما تم تجاهل هذا الموضوع وقتا أطول مما ينبغي. ونحن نرحب بمشاركة السفير علهاي في هذه المناقشة الهامة. وكان عرضه، المتعلق بجهود جيبوتي الجديرة بالثناء بقيادة الرئيس جيلة لإعادة السلام والاستقرار إلى الصومال، مفيدا وشيقا.

ونحن نؤيد المبدأ الرئيسي الذي تهتدي به مبادرة جيبوتي: ضرورة جعل عملية السلام شاملة؛ وأهمية تعزيز

دور المجتمع الأهلي لبناء السلام من القاعدة إلى أعلى بدلا من فرضه من أعلى؛ وفي هذا السياق، ضرورة تهميش النفوذ المدمر الذي يمارسه القادة العسكريين. ونحن نعترف بأن كثيرا من الصوماليين شاركوا في عملية جيبوتي للسلام، ولكننا نشعر بالقلق إزاء عدم تمثيل بعض عناصر المجتمع الصومالي حتى الآن. ونحن نشجع جميع مناطق الصومال على المشاركة في عملية السلام والمصالحة. وهذا وحده سوف يهيئ الجو لقيام الشعب الصومالي بالتصميم الشامل على حل سياسي دائم لمشاكل جمهورية الصومال.

وهذه مبادرة هامة. لقد أطلق عليها سير كيران برندرغست تجربة سياسية فريدة للصومال، ولا يجب أن نسمح لها بفقدان الزخم. وكلما طالت المحادثات - والتقدم المحرز في مؤتمر هذا الشهر مشجع في هذا الصدد - كبرت الفرصة لأن يصبح المزيد من العناصر المختلفة في المجتمع الصومالي مشاركا فيها. ونحن نحث الشعب الصومالي على مواصلة السير في هذا الطريق الصعب واحتضان فرصة السلام.

ولا ينبغي النظر إلى جهود جيبوتي بوصفها علاجا سريعا. فهي تشكل عملية نحو حل دائم وصالح لمشكلة معقدة ومترسخة. ولكونها كذلك فإننا نحث جيبوتي على التقدم فيها بحذر. وإن فرض حكومة بدون أوسع تشاور ممكن مع كل الجماعات لن يؤدي إلا إلى تقويض السلام والاستقرار النسبيين في بعض المناطق المتمتعة بالإدارة الذاتية، وعلى سبيل المثال، المناطق الشمالية. وفي هذا الصدد نأمل كثيرا أن يكون من الممكن حقا تأسيس سلطة وطنية انتقالية. كما أننا نرحب بمشاركة الأمم المتحدة في هذه المبادرة، ونثني بصفة خاصة على جهود دافيد ستيفين والمكتب السياسي للأمم المتحدة لشؤون الصومال.

ونحن نتفق مع دعوة الأمين العام إلى المؤسسات المالية الدولية لممارسة المرونة في مراعاة الحالة الفريدة التي تقدمها الصومال. ونؤيد فكرة مشاركة المؤسسات المالية الدولية في المفاوضات مع الإدارات الموجودة في مناطق مستقرة كخطوة أولى. وينبغي لها بالطبع النظر بحذر إلى قضايا الشفافية والمسؤولية قبل التعهد بأية التزامات مالية.

وتقلقنا الحالة الإنسانية الخطيرة جميعا بدرجة شديدة. وتواصل الصومال المعاناة من النقص في الأغذية والمشاكل الصحية، بما في ذلك أوبئة الكوليرا الخطرة. وكثير من الصوماليين مشردون. ونحن نثني على الجهود الشجاعة التي لا تكل للموظفين العاملين في المجال الإنساني في هذه الحالة غير الآمنة والمتحدية. ويجب أن نصمم على توفير الحماية الصحيحة لهم. ونحن نطالب جميع الأطراف المتصارعة بإدراك حياد وكالات الغوث ومنح موظفيها كل الأمن والتعاون المتاحين.

والصومال بلد مصاب بالفقر، يدمره فشل الحكم والصراع والجفاف والفيضانات والأوبئة ونقص الأغذية، ومع ذلك فلا تزال الأسلحة تتدفق إلى البلد. ويجب أن تلتزم كل الحكومات بحظر السلاح الذي فرضه قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). ونحن نثني على جهود السفير بن مصطفى، بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات، لمحاولة تنشيط هذه اللجنة وجعل أعمالها أكثر فعالية.

وستواصل المملكة المتحدة متابعة الحالة في الصومال عن كثب. ونحن نقف على استعداد، كعادتنا دائما، للاستجابة إلى الاحتياجات الطارئة والإنسانية العاجلة، ونحيط علما بالقلق المعرب عنه بشأن التمويل من قبل وكيل الأمين العام والسفير علهاي.

**السيد بن مصطفى** (تونس) (تكلم بالفرنسية): ننضم إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في شكر السيد برندرغست على عرضه المفصل والكامل الذي قدمه بشأن التطورات في الحالة في الصومال. كما أود أن اشكر السيد علهاي، الممثل الدائم لجيبوتي على المعلومات المفصلة التي تقاسمها معنا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ عملية السلام. وأود أن أقدم تحية بهذه المناسبة إلى الرئيس جيلة على مبادرته التي تستحق الثناء وجهود عقد مؤتمر السلام الوطني للصومال.

وأود أن أؤكد التزام بلدي بتسوية سلمية للأزمة الصومالية، يجب أن تراعي سيادة الصومال وسلامة أراضيها ووحدتها، وتعزز بذلك المصالحة الوطنية في ذلك البلد. ومن رأينا أن أيجاد حل سياسي للأزمة على أساس أوسع مشاركة ممكنة لجميع عناصر المجتمع الصومالي ضرورة لنجاح جميع الجهود الجارية. كما أن استعادة السلام والاستقرار في الصومال تتطلب الدعم المالي والتقني من الدول والمنظمات الدولية لجهود حكومة جيبوتي.

ويمثل عقد مؤتمر السلام الوطني للصومال في عرتة بجيبوتي تقدما هاما نحو إيجاد حل محدد وشامل في إطار عملية السلام ويعكس ذلك الاجتماع فوق المؤتمر ذاته وفيما وراءه، تصميم الشعب الصومالي على التحرك إلى الأمام والتزامه بذلك والمشاركة في إعادة البناء وإنشاء سلطة انتقالية وطنية.

وفي هذا الصدد نناشد جميع الأطراف التي لم تنضم بعد إلى عملية السلام، أن تتجنب عرقلة مشاركة الذين يريدون المشاركة. ونحن نؤمن بأن جميع الصوماليين يجب أن ينتهزوا هذه الفرصة للمشاركة في استعادة الاستقرار والأمن الدائمين إلى الصومال، التي لم تمارس طيلة عقود سوى زعزعة الاستقرار والتي لم يتح فيها لجيل واحد على الأقل الفرصة للعيش في حياة طبيعية وفي سلامة ويأمل أن يتمكن من التخطيط لمستقبل طويل الأجل.

لقد عمل بلدي بلا كلل، لكونه أفريقيا وعربيا، من أجل الصومال لكي يصبح متصالحا مع نفسه، ومن أجل الصوماليين الذين من حقهم العيش في سلام، لكي يصبحوا مدركين لمصيرهم المشترك، الذي كان ولا يزال من المستحيل أن يتكون خارج إطار شخصية وطنية مشتركة.

ولست بحاجة إلى التأكيد على أن كل فرد يستشعر القلق الذي يحس الصوماليون به حين يقال لهم إن أزمة ما، في أفريقيا أو في غيرها، يمكن أن تقارن بأزمة الصومال، بسبب المضمون الازدرائي المرتبط باسم ذلك البلد - المليء في الواقع بحسن الطوية والذي يسكنه شعب نبيل له تاريخ عريق وتحدوه آمال كبار. ومشاهدة صورة ذلك البلد الأخوي المستخدمة كفكرة إعلامية متكررة، تشعرنا بالألم في تونس وفي أنحاء العالم العربي وفي أفريقيا وغيرها، لأننا نعلم أن شعب الصومال لا يستحق أن يضرب به المثل السيء.

وبصفتي رئيس اللجنة التابعة لمجلس الأمن والمعنية بجزاءات الصومال فإنني نشطت اجتماع اللجنة، بفضل المساعدة القيمة والدعم من كل أعضاء اللجنة، بقصد توفير أفضل الظروف للمراعاة الصارمة للحظر على الأسلحة. ولا يمكن بل ولا يجب النظر إلى نهجنا في اللجنة على أنه عقابي، فعلى العكس من ذلك تماما، نحن نراه – ويتفق كل الأعضاء معنا في ذلك - أسلوبا لتقديم إسهام فعلي في كفالة أن تخضع لغة السلاح التي ظلت تؤجج دائرة العنف والخلاف في الصومال، للمفاوضات والحوار، الأمر الذي يستطيع وحده أن يوصل إلى حل وطني في الصومال وإلى مصالحة دائمة بين الصوماليين.

وقد أشركنا في عملنا في تلك اللجنة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الأفريقية وفي الهيئة الحكومية الدولية للتنمية وفي جامعة الدول العربية للمساعدة في كفالة مراعاة الحظر وأن يأتي بالنتائج المتوقعة منه. وفي هذا الإطار ذاته تعتزم اللجنة إرسال بعثة إلى المنطقة لتأمين أوسع مشاركة ممكنة من الأطراف المعنية. وتعد الأمانة العامة حاليا ترتيبات إرسال البعثة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

إنني أيضا أود أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد برندرغست، ولممثل جيبوتي، السيد علهاي، على كلمتي الإحاطة بشأن الحالة. وسوف اقتصر على الإدلاء بتعليقات عامة قليلة، لأن ممثل البرتغال سوف يدلي بعد ذلك ببيان باسم الاتحاد الأوروبي ووفدي يؤيده تماما.

ويرى وفدي أن عقد مناقشة أخرى مفتوحة في مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال يكتسي أهمية خاصة لثلاثة أسباب. أولها، أنه يدل على أن المجلس ملتزم بالتوصل إلى حل لكل الأزمات، سواء منها ما تغطيه الصحافة الدولية أو ما لم يعد في بؤرة الأحداث. وأود أن أبين بوضوح أنه لا توجد أي أزمات ”منسية“ على جدول أعمال مجلس الأمن. وينبغي ألا يؤدي الفشل في استخدام إحدى طرق التدخل إلى الجمود تلقائيا. وعلينا أن نتعلم من الصعوبات السالفة أن ننظر إلى كيفية دعم الأمم المتحدة للسلام في الصومال وإلى تيسير إعادة ولادة ذلك البلد.

وثانيها، أن هذه المناقشة هامة لأنها تؤكد من جديد اهتمام المجلس بإدامة ودعم مبادرات السلام الإقليمية كلما حانت فرصة لذلك. وأشير هنا، بطبيعة الحال، إلى مبادرة الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى مبادرة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا بشأن سيراليون، وإلى مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية لحل الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، وأخيرا إلى مبادرة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية بشأن الصومال. ففيما يتعلق بالمبادرة الأخيرة فإننا نرحب بوجه خاص باشتراك جيبوتي من خلال مبادرة الرئيس جيلة لتأمين حل دائم للأزمة في الصومال.

وثالثها أن هذه المناقشة هامة لأنها تمكننا أخيرا من تأييد عملية نراها مثالية رغم صعوبتها في بعض الأحيان. فعلى خلاف خطط السلام السابقة للصومال – التي أكاد أقول إنها فشلت جميعها – ترفض مبادرة رئيس جيبوتي أن تدع نجاح الخطة يتوقف على أوهام القادة العسكريين. وقد جاء بيان السفير علهاي صباح هذا اليوم شهادة ناطقة على ذلك. وقد أبرزت عملية السلام التي يقودها الرئيس جيلة صوت المجتمع المدني: للسكان الذين أصبحوا ضحايا للصراع وأصبحت أمام الكبار والمفكرين والمنظمات المحلية غير الحكومية والجماعات النسائية والزعماء الدينيين والمنفيين، كلهم بلا استثناء، فرصة لإبداء آرائهم بشأن مستقبل بلدهم، وقد أبدوا إنهاكهم الشديد من استمرار الصراع.

ولذا تعتبر فرنسا أن من المسائل البالغة الأهمية أن يقدم المجتمع الدولي الآن دعما مطلقا لجيبوتي – ليس مجرد دعم أدبي ولكن دعما ذا بُعد مالي أيضا ييسر أن نرى من خلاله نهاية عملية لم تكد تبدأ بداية طيبة.

واستأنف الآن مهمتي رئيسا لمجلس الأمن.

والمتكلم التالي هو الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد دورده** (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): أتقدم إليكم أولا، سيادة الرئيس، بالتهنئة وأعبر

لكم عن التقدير والامتنان لما بذلتموه وتبذلونه من جهود، أنتم وأعضاء بعثتكم من أجل إنجاح أعمال المجلس في هذا الشهر، وبشكل خاص شفافية العمل والعلاقات الممتازة مع الدول غير الأعضاء بالمجلس. ونحن لا نقول هذا من قبيل المجاملة التقليدية، ولكنها حقيقة لمسها أعضاء الأمم المتحدة الذين عبروا في مناسبات عن ذلك في لقاءاتنا. وندعو جميع الدول وجميع أعضاء المجلس إلى أن يتبعوا سيرتكم في هذا المجال.

واسمحوا لي بعد ذلك أن أتقدم بالتقدير والتحية للسيد برندرغست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على بيانه الهام وعلى نصائحه الثمينة وعلى مقترحاته العملية الجادة. إن نصيحته بألا يستسلم المجلس وغير المجلس لليأس، كانت نصيحة جادة وثمينة وتستحق منا تقديرها وإعمالها. ونحيي مندوب جيبوتي على ما تقدم به ضمن تقريره الوافي.

لقد ترك الصومال وأهمل فترة طويلة من جانب الأمم المتحدة بسبب تصور خاطئ أدى إلى تصرف أكثر خطأ من دول عدة اعتبرت نفسها هي المجتمع الدولي وأنها تستطيع أن تفعل ما تشاء باسم هذا المجتمع الدولي المغلوب على أمره والذي يتم التصرف باسمه بدون وجه حق.

لقد وصلت الحالة في الصومال إلى درجة لم تعد مقبولة منذ مدة طويلة فهي مرفوضة من المجتمع الدولي ككل، وقبل ذلك وبعده هي مرفوضة من شعب الصومال نفسه، لذا نأمل أن تكون هذه الجلسة بداية عملية لاسترجاع اهتمام المجتمع الدولي بالصومال ومساعدة شعبه على إعادة التوحيد وتحقيق الاستقرار والشروع في النمو إلى كل ربوع الصومال.

لقد جاءت مبادرة فخامة الرئيس الجيبوتي عمر جيلة في وقتها وهي لا تحتاج إلى أكثر من دعم المجتمع الدولي ماديا وسياسيا حتى تحقق أهدافها. الدعم المادي حتى تستطيع جيبوتي مواصلة استضافة مؤتمر المصالحة، والدعم السياسي بالضغط على بقية أطراف المعادلة الصومالية للمشاركة في المؤتمر وإنجاحه.

لا يجب الوقوف جانبا والتساؤل والتشكيك في إمكانية مشاركة من يرفض المشاركة، كل المعارضين وكل المتشككين في نجاح المبادرة الجيبوتية سيتخلون عن معارضتهم عندما يواجهون بإصرار المجتمع الدولي على دعم المبادرة وإنجاحها، وعندما تبدأ نتائج المبادرة في الظهور. فإن صعوبة الشيء في بدايته لا نتوقع أن تتغير الأمور بين ليلة وضحاها. مع الإصرار والمثابرة، سنحقق النتائج المرجوة. لذا لا يجب أن نتوقف في الضغط على هؤلاء وحثهم على الالتحاق بالمبادرة والمشاركة في مؤتمر جيبوتي وعدم عرقلته.

إن اهتمام بلادي بالأزمة الصومالية ليس وليد اللحظة لكنه يعود إلى الأيام الأولى لاندلاعها، بداية من إرسال المبعوثين، ودعوة زعماء الفصائل الصومالية، وعقد المؤتمرات والاجتماعات في ليبيا أو في بلدان وعواصم أخرى، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، كما شاركت بلادي ودعمت ماديا وسياسيا كل المؤتمرات التي سعت إلى ذلك، وساهمت في تحسين العلاقات بين الفصائل الصومالية والدول المجاورة كما حدث مع إثيوبيا. إن اهتمامنا بالصومال يعود إلى بداية الأزمة ويبرهن على استمرار ذلك تواجد بعثة دبلوماسية ليبية ربما تكون الوحيدة في العاصمة الصومالية مقديشيو رغم كل الأوضاع الأمنية المتدهورة.

وقد أعلنت منذ البداية دعمها ومساندتها لمبادرة الرئيس الجيبوتي وقدمت لها دعما ماديا وسياسيا وما تزال.

إضافة إلى كل ذلك قدمت وما زالت تقدم المساعدات الإنسانية للشعب الصومالي.

إن موقف بلادي من الأزمة الصومالية يقوم على الأسس التالية:

أولا، العمل على إعادة وحدة الصومال أرضا وشعبا ورفض أي محاولة لتقسيمه، والعمل والسعي لإعادة السلام والاستقرار للصومال الموحد والمستقل.

ثانيا، التعامل مع كل من يسعى إلى تحقيق هذا الهدف وحث جميع الأطراف الصومالية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وحل خلافاتهم بالوسائل السلمية ورفض العنف أو أية محاولة للتوصل إلى حل بالوسائل العسكرية.

ثالثا، الأمم المتحدة لا يجب أن تتخلى عن الصومال وعليها أن تعود إلى هناك وبكل قوة.

في النهاية، نشعر مما قاله كل من السادة المحترمين أعضاء المجلس بأن المجلس بصدد اتخاذ خطوات عملية تجاه دعم مبادرة الرئيس الجيبوتي ماديا وسياسيا وتجاه ما يمكن أن يؤدي تدريجيا إلى عودة الصومال إلى دوره الطبيعي.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): اشكر الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية على كلماته الرقيقة التي وجهها اليَّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو الممثل الدائم لليمن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد الأشطل** (اليمن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن تهانئنا الخالصة لرئاستكم الحكيمة للمجلس وعن تقديرنا لما أبديتموه من قدرة وكفاءة في إدارة أعماله وتوجيه نشاطه خلال شهرنا الحالي. كما أود أن أتوجه بالشكر لسلفكم السيد سفير الصين.

إن اهتمام بلادنا بالوضع الراهن وتطوراته في الصومال يعود إلى حقيقة أن اليمن تربطه بالصومال وشعبه صلات تاريخية تطورت إلى علاقات وثيقة أسرية ومصالح متبادلة ومصير مشترك. فما يحدث في الصومال يلقي بظله على اليمن وشعبه ولدينا أفواج كبيرة من اللاجئين الصوماليين مما يضيف علينا عبئا اقتصاديا واجتماعيا يتجاوز إمكانياتنا. ومن ثم فقد دأبت بلادنا على أن تسهم في جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى تسوية الأوضاع الصومالية وحل مشاكله حلا سلميا وديمقراطيا.

وبهذا الصدد فقد سبق أن دعت الجمهورية اليمنية جميع الأطراف الصومالية المعنية بالوضع وعقدت لهم اجتماعا في صنعاء للتحاور فيما بينهم والخروج بحل يعيد للصومال دولته وللشعب حكومته وللجميع الأمن والسلام والاستقرار.

ونعتقد أنه بعد أن تم تجريب العديد من المبادرات التي كانت تتناقض أحيانا فيما بينها والصيغ المتوازية لحل المشكلة الصومالية التي لم يؤد أي منها إلى الخروج من المأزق – فإن المبادرة التي تقدمت بها جيبوتي وباركتها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية وكذلك مجموعة دول عدم الانحياز هي الجديرة بالدعم والمساندة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وإننا بهذه المناسبة نود أن نثني على حكومة جيبوتي ولا سيما فخامة رئيس جمهورية جيبوتي الرئيس اسماعيل جيلة لرعايته الشخصية للمبادرة وعقد المؤتمر للحوار الوطني الصومالي في جيبوتي. ونرى في المبادرة أملا جديدا ومحاولة جادة لتحقيق الأمن والاستقرار ليس في الصومال فحسب، بل في منطقة القرن الأفريقي ككل.

وبهذه المناسبة أود أن أشيد بالكلمة التي ألقاها السيد السفير المندوب الدائم لجيبوتي والخطوات التي ذكرها من

خلال الإعداد للمؤتمر الذي نرجو أن يكلل بالنجاح في ١٥ تموز/يوليه القادم.

غير أننا نود أن نؤكد هنا حقيقة هامة وقد ورد ذكرها في تقرير الأمين العام (S/1999/882) وهو أن المسؤولية الأولى تقع على الصوماليين أنفسهم إذ لا يستطيع أحد مساعدهم ما لم يساعدوا أنفسهم أولا.

وإننا بهذه المناسبة ندعو إلى أن يكون للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بكل مؤسساته المدنية حضور فاعل في انتشال الصومال من مشاكله ومساعدته على بناء دولته وقيام مؤسساته واستعادة دوره ومكانته في المجتمع الدولي.

وتحقيقا لذلك فلا بد من التذكير بقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) ومطالبة الأطراف الخارجية باحترامه وتنفيذ أحكامه حتى لا يتم نقل الخلافات بين المتنافسين خارج الصومال إلى داخله مما يؤدي إلى توسيع الصراع وإدامته على حساب ما تبذله الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من محاولات لوضع حد للأوضاع المأساوية التي يعيشها الصومال منذ قرابة عقدين من الزمن.

وفي الختام، يجدر بنا التنويه إلى ما تتعرض له الموارد الطبيعية والثروات السمكية في المياه الإقليمية الصومالية من نهب وعبث، وندعو المعنيين إلى احترام السيادة الصومالية عليها والكف عن كل ما من شأنه الاعتداء على ثرواتها الطبيعية أو الإضرار بها.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل مصر، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أبو الغيط** (مصر) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي أن أعرب لكم عن خالص تقديرنا للاهتمام الذي أوليتموه للنزاع في الصومال خلال رئاستكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، وهو الأمر الذي سيساهم دون شك في إعادة وضع قضية الصومال بشكل مناسب على جدول أعمال مجلس الأمن والساحة الدولية خلال الفترة القادمة، خاصة مع التطورات التي تشهدها في إطار مبادرة جيبوتي.

أود أن أؤكد مجددا على ثوابت الموقف المصري في التعامل مع الأزمة الصومالية منذ بدايتها، ألا وهي الحفاظ على وحدة واستقلال الصومال، ومعارضة مبدأ تقسيمه، فضلا عن معارضة مبدأ إنشاء كيانات لها استقلالية في الصومال. وتحقيقا لهذه الغاية فإن مصر تكرس اتصالاتها لتعزيز هذه المبادئ في إطار المحافل الدولية واتصالاتها المعنية بهذا الموضوع. كما أنه إيمانا منا بوحدة الصومال، تحرص مصر على تحقيق توازن في تحركها واتصالاتها مع كافة أقاليم الصومال، وتقدم المساعدات الإنسانية والفنية لكافة أبناء الصومال، مع تطوير علاقاتها بإدارتي ''صومالي لاند'' و ''بونت لاند'' في إطار الحفاظ على الصومال الموحد.

تؤمن مصر بأن حل المسألة الصومالية هو مسؤولية الصوماليين أنفسهم بما في ذلك قوى المجتمع المدني، والفصائل المتناحرة وأن تدخل المجتمع الدولي مجتمعا أو فرادى يجب أن يكون في إطار الدعم والمساندة للمساهمة في جهود تحقيق وحدة الصومال وسلامته الإقليمية. ومن هذا المنطلق الثابت ترحب مصر بالمبادرة الجيبوتية وتؤيدها، وتبارك جهود الرئيس إسماعيل جيلة وتؤكد على ثقتها بقدرته للنهوض بهذه المهمة الصعبة. كما أن مصر ترى أن مبادرة جيبوتي تمثل الإطار المناسب لحل النزاع بما يتناسب مع الوضع والبيئة الصومالية - وهو الأمر الذي سيحقق عودة الاستقرار والأمن إلى الصومال ويؤدي إلى تأمين الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

لقد حققت المبادرة الجيبوتية نجاحا خلال المرحلة الأولى لمؤتمر المصالحة الوطنية وأسهمت تلك الاجتماعات التي تمت في إطارها تسوية العديد من الخلافات بين العشائر

والقبائل الصومالية خاصة بين الهوية والداروط، وهو الأمر الذي يعد خطوة إيجابية نحو تحقيق المصالحة الوطنية. وإننا نأمل أن تتمكن المرحلة الثانية لمؤتمر المصالحة الوطنية المنعقد حاليا في جيبوتي من إيجاد تسوية للمسائل السياسية بما فيها تشكيل مؤسسات الدولة من حكومة وبرلمان، بالشكل الذي يضمن فترة انتقالية هادئة لاستعادة الصومال لوحدة أراضيه.

تتطلب المرحلة القادمة عملا جادا لمساعدة الصومال على استعادة وحدة أراضيه وسلامته الإقليمية ولتجاوز شعبه هذه الأزمة بعد عقد من المعاناة والمآسي الإنسانية. من هنا فإننا نؤكد على أهمية استمرار تأييد المجتمع الدولي للمبادرة الجيبوتية، وأن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم لها بكافة صوره، والمساعدة على حث القيادات الصومالية المختلفة التي آثرت مقاطعة المبادرة للتعامل الإيجابي معها، وضرورة تكثيف المساعدات الإنسانية إلى أبناء الصومال في المناطق المختلفة، والمساهمة في إعادة بناء البنية الأساسية للصومال، والنظر بجدية في تضافر الجهود الدولية لإزالة الألغام التي تهدد عودة حياة المواطنين إلى طبيعتها، وضرورة التنفيذ الجاد لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) الخاص بحظر توريد السلاح إلى الصومال.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): المتكلم الثاني على قائمتي هو المراقب الدائم لجامعة الدول العربية، السيد حسين حسونة، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد حسونة** (جامعة الدول العربية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أتقدم لكم بجزيل الشكر على إتاحتكم لوفدنا فرصة مخاطبة مجلسكم الموقر الذي تصادف أن يترأسه شخصكم لهذا الشهر وأنتم تنتمون إلى بلد نكن له كل التقدير ونعتز بصداقته للعالم العربي ومناصرة قضاياه العادلة.

إن جامعة الدول العربية تؤمن إيمانا راسخا بأهمية الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في حماية الأمن والسلم الدوليين مما يجعل تعاون الجامعة معه من منطلق مبدئي ترجمته الجامعة قولا وفعلا بالمشاركة والتنسيق والدعم المتواصل لجهود المجلس. ويستذكر وفدنا أن علاقة الشعب الصومالي بالأمة العربية ضاربة الجذور في التاريخ، وتوجت بانضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية في ١٩٧٤، وتحتم هذه العلاقة التاريخية العضوية عدم تخلي الجامعة عن الشعب الصومالي الشقيق ومواصلة دعمه كاملا للخروج من المحنة الحالية وبسط سيادته على ترابه وبلده الموحد. وسوف تقف الجامعة معه لإعادة بناء الصومال وتأهيله ليتبوأ من جديد مكانته المرموقة بين شعوب العالم. ولا شك أن انتماء الصومال العربي والأفريقي والإسلامي وعضويته بالأمم المتحدة يفرضان على كافة المنظمات الدولية التي ينتمي إليها الالتزام بمواصلة التعاون والتنسيق فيما بينها تحقيقا لما تصبو إليه من إعادة السلام والاستقرار إلى ربوع الصومال. هذا مع إيماننا الراسخ بأن حل القضية الصومالية يظل يكمن في أيدي أبناء الصومال الذين يستوجب الأمر دعمهم ومساندهم وشد أزرهم في تحقيقه وذلك بتجرد كامل وبعيدا عن المصالح الذاتية الضيقة.

وانطلاقا من هذه الرؤية فإن جامعة الدول العربية ترحب بانعقاد مجلسكم اليوم في هذه الجلسة الرسمية التي نأمل أن يخرج منها بما من شأنه أن يسرع بتجاوز المحنة الصومالية ويهيئ لمرحلة بناء السلام في أرضه، ولن يتأتى ذلك بالأماني الطيبة فحسب بل بالعزم الأكيد وتجاوز العُقَد التي أفرزتها تجارب الماضي المريرة، والاتفاق معا على تضافر كافة الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق الهدف المنشود.

لقد بذلت جامعة الدول العربية جهودا مكثفة لتحقيق السلام في الصومال، وشاركت في جميع المساعي التي بُذلت على المستويين الدولي والإقليمي لإيجاد حل لهذه

القضية، وكان هدفها دائما هو عودة الأمن والاستقرار إلى البلاد والمصالحة الوطنية بين الصوماليين وتمكينهم من اختيار سلطة وطنية ذات قاعدة عريضة تعيد بناء الصومال، الدولة العضو في الجامعة، لتلعب دورها المأمول فيه على الساحات العربية والأفريقية والدولية. ويسجل التاريخ أن مجلس جامعة الدول العربية كان أول من بادر بمناقشة الوضع في الصومال في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ليشكّل قراره ٥٠٩٧ الصادر في هذا التوقيت أول قرار على الصعيدين الدولي والإقليمي حول أزمة الصومال. ورحبت جميع الفصائل الصومالية بالقرار آنذاك، كما اتخذته المنظمات الإقليمية والدولية أساسا مرشدا لها في تعاطيها مع الأزمة الصومالية.

ثم رحب مجلس جامعة الدول العربية بقرار مجلس الأمن الدولي ٧٣٣ (١٩٩٢) بشأن حظر تصدير الأسلحة للفصائل الصومالية، واعتبره يشكّل خطوة ضرورية على طريق تكامل الجهود الدولية لتسوية الأزمة الصومالية، فأكدت الجامعة استعدادها الكامل للتعاون المشترك مع منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل وضع حد لهذه الأزمة بجانبيها السياسي والإنساني. وتمثّل ذلك في مشاركة الجامعة العربية مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في كافة الاجتماعات الدولية والإقليمية التي عُقدت حول مشكلة الصومال. كما ساهمت الجامعة العربية بشكل ملموس في تقديم الدعم الكامل لقرارات مجلس الأمن المعنية بالصومال بالإضافة إلى عمليتي الأمم المتحدة الأولى والثانية في الصومال حيث شاركت العديد من الدول الأعضاء بالجامعة في قوات حفظ السلام التي أُرسلت إلى الصومال.

فضلا عن ذلك، استضافت الجامعة العربية في مقرها الدائم بالقاهرة اجتماعات لرؤساء الفصائل الصومالية، وأخرى ضمت ممثلين عن كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وتأكيدا على الأهمية التي توليها الجامعة العربية لهذا الموضوع، ظلت المسألة الصومالية بندا دائما على جدول أعمال مجلس الجامعة منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن، بغية المتابعة المتواصلة لتطورات الأزمة من قبل أعلى سلطة في الجامعة.

احتلت الدول العربية منذ اندلاع الأزمة الصومالية مكانة مرموقة بين الدول التي قدمت العون الإنساني للشعب الصومالي، وتجاوز جملة ما قدمته الدول العربية في هذا المجال مائة وخمسين مليون دولار، بل وحرصت الدول العربية المشاركة في عملية حفظ السلام الثانية في الصومال على التركيز على الأداء الإنساني لمهمتها، وتمثّل ذلك في توزيعها للمعونات الغذائية وتقديمها خدمات طبية متميزة عبر مستشفياتها الميدانية. وحظي أداؤها بثقة وتقدير الشعب الصومالي. بالإضافة إلى ذلك قامت الأمانة العامة للجامعة بمواصلة إرسال الفرق الطبية المزودة بالأدوية وبالأجهزة الطبية في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، كما قامت بتقديم مساعدات غذاء عاجلة عن طريق منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة، لضحايا الفيضانات التي وقعت في الصومال عام ١٩٩٧، بل وتتواصل الجهود الإنسانية للأمانة العامة حاليا من خلال تقديم المنح الدراسية للطلبة الصوماليين الدارسين في الجامعات والمعاهد العليا العربية.

فيما يتعلق بالمبادرات التي طُرحت إقليميا ودوليا بشأن الصومال، فبالرغم من التوصل إلى توقيع اتفاقيتي سو دري والقاهرة، فإن الأزمة الصومالية قد كشفت عن مدى الاحتياج إلى جهد متكامل ينبغي أن يضطلع به المجتمع الدولي بشكل منسق. ومن هذا المنطلق اقترح الأمين العام للجامعة العربية إنشاء آلية تنسيق دولية إقليمية، تضم كل المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والدول المعنية بالأزمة، وذلك بهدف مساعدة الصوماليين على تحقيق المصالحة، وضمان تنفيذ اتفاقاتهم، ودرء التضارب بين

الجهود الإقليمية والدولية، فضلا عن وضع جميع الفصائل والفعاليات الصومالية أمام جهة واحدة تمكّنهم من الوفاء بالتزاماتهم تجاه تعهداتهم. وقد نجحت آلية التنسيق هذه في تحقيق أهدافها بجدارة وفعالية.

وفي إطار المبادرات المطروحة رحب مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه الأخير في بيروت في شهر آذار/مارس ٢٠٠٠، بمبادرة فخامة رئيس جمهورية جيبوتي تجاه الصومال باعتبارها مبادرة تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية على أساس شامل يصون وحدة الصومال وسلامة أراضيه.

وتأكيدا لتأييد الجامعة العربية لتلك المبادرة، فقد شاركت الجامعة في افتتاح المؤتمر الوطني للسلام في الصومال بتاريخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، حيث أشار رئيس وفد الجامعة في كلمة الافتتاح إلى تأييد الدول العربية جميعا للمبادرة الجيبوتية، وناشد مختلف الفصائل والفعاليات الصومالية انتهاز هذه الفرصة لتحقيق المصالحة الوطنية الصومالية. هذا وقد بذلت جيبوتي جهدا كبيرا وتحمّلت أعباء ثقيلة لتحقيق انعقاد المؤتمر والعمل على إنجاحه. ومن هنا تناشد الجامعة العربية المجتمع الدولي مرة أخرى تقديم الدعم المادي لجمهورية جيبوتي لتمكينها من مواصلة عملية المصالحة وتوصيلها إلى النتائج المنشودة، علما بأن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قدمت مؤخرا دعما ماليا لجمهورية جيبوتي تمكينا لها من مواصلة عقد المؤتمر.

اسمحوا لي في نهاية كلمتي أن أطرح عناصر تصورنا بالنسبة للدور المطلوب من مجلس الأمن في هذه المرحلة الدقيقة والموقف الذي نتطلع إلى اتخاذه من قبل المجلس إزاء تطورات المشكلة الصومالية، وذلك باعتباره من صميم اختصاص الأمم المتحدة في مراحل إقامة السلام وبنائه بالنسبة للمنازعات. وهو الموضوع الذي أفرد له المجلس جلسات عدة في الماضي.

أولا، التأكيد على دور المجلس في تعزيز ودعم العملية السلمية في الصومال باعتماده مبادرة رئيس جيبوتي وحث المجتمع الدولي على المساندة الإيجابية سياسيا وماليا لمؤتمر المصالحة الوطنية والعمل على وضع آلية تؤمّن التنفيذ حتى تكلل المبادرة بالنجاح، مع حث الفعاليات الصومالية التي لم تستجب للمبادرة بعد أن تسارع باللحاق بالركب.

ثانيا، التمسك بإنفاذ قرار المجلس ٧٣٣ (١٩٩٢) الخاص بحظر توريد السلاح المفروض على الصومال ووجوب تفعيل لجنة الحظر لوضع الآليات الكفيلة بإيقاف تجارة السلاح داخل الصومال أو إليها تعزيزا للحظر.

ثالثا، الحث على مواصلة التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية (جامعة الدول العربية/منظمة الوحدة الأفريقية/منظمة المؤتمر الإسلامي/الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية)، وذلك ترسيخا لدورها الإيجابي في تسوية المشكلة الصومالية.

رابعا، العمل على إعادة بناء الثقة بين الأطراف الصومالية المتنازعة من جهة، وبينها والأمم المتحدة من جهة أخرى إنجاحا لجهود التسوية.

خامسا، التأكيد على احترام وحدة وسيادة وسلامة أراضي الصومال وحث الجميع على الامتناع عن أية محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية للصومال وترسيخ مبدأ إقامة السلام الدائم كمسؤولية تقع على عاتق الصوماليين في المقام الأول وأن المجتمع الدولي لن يدخر وسعا في دعمهم لتحقيق ذلك.

سادسا، مطالبة كافة أطراف الأزمة الصومالية باحترام مبادئ وأحكام القانون الإنساني الدولي، وخاصة

تلك المتعلقة بحماية المدنيين في التراعات وعدم التعرض لمنظمات وهيئات الإغاثة الإنسانية.

سابعا، مساندة إنشاء الصندوق الائتماني المقترح لتمويل جهود السلام في الصومال، وأهمية ترجمة ذلك إلى واقع عملي من خلال تشجيع معاودة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد دعما للسلام والاستقرار في الصومال.

ثامنا، مناشدة الدول والمنظمات الدولية المعنية بتقديم المساعدات اللازمة لإزالة الألغام المزروعة في الصومال.

تاسعا، إيلاء الأهمية اللازمة لمسألة اللاجئين الصوماليين في الدول المجاورة وغيرها، وحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدات الإنسانية تمكينا للشعب الصومالي من تجاوز محنته المتفاقمة في معظم الأقاليم الصومالية.

عاشرا، أهمية نظر مجلس الأمن دوريا في المسألة الصومالية، متابعة لآخر تطوراتها وتيسيرا للتفاعل معها.

ولما كان أمامنا اليوم، بفضل الجهود المبذولة لحل الأزمة الصومالية، ضوءا مضيء في نهاية النفق، فلنخط معا بخطى ثابتة لبلوغ أهدافنا التي نجتمع من أجلها في هذه الجلسة حتى ينعم الشعب الصومالي الشقيق بالحياة الكريمة التي يستحقها.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل إثيوبيا. وإنني أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد تيسيما** (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن شكر وفدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية اليوم لاستعراض الوضع في الصومال. كما أود أن أتوجه بالشكر للسيد كيران برندرغست وكيل الأمين العام، على تقريره الشامل عن الحالة في الصومال بوجه عام، وعملية السلام الجارية بصفة خاصة، والتي تلقى المجلس بشأنها، أيضا، عرضا تفصيليا على لسان الممثل الدائم لجيبوتي هذا الصباح.

إن الجلسة العلنية لمجلس الأمن تنعقد في مرحلة حرجة من مسيرة عملية السلام في الصومال، والمتسمة بانعقاد مجلس السلام الوطني الصومالي حاليا في جيبوتي. وإن مبادرة السلام التي طرحها الرئيس اسماعيل عمر جيلة رئيس جمهورية جيبوتي، بمباركة كل من منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الحكومية الدولية، تسعى لمساعدة الصوماليين على تحقيق مصالحة وطنية قد تتوج بإنشاء سلطة مركزية.

وكانت حكومة إثيوبيا قد أعربت في مناسبات عدة عن تأييدها الكامل لمبادرة الرئيس جيلة، وهي ترحب بالتقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك العمل الجاري في المرحلة الثانية من مؤتمر عرتة التي بدأت يوم ١٥ حزيران/يونيه. وإن إثيوبيا بوصفها بلدا مجاورا للصومال مباشرة، لها مصلحة خاصة في إقرار السلام والاستقرار في الصومال، وبوصفها بلدا يحمل تفويضا من كل من منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الحكومية الدولية، تواصل رصد الأوضاع في الصومال عن كثب، وتؤيد الجهود السلمية الجارية تأييدا كاملا.

إن الوضع المأساوي في الصومال، وبخاصة التطورات التي وقعت خلال العامين الأخيرين، قد أثبتت بوضوح أن غياب السلام والسلطة المركزية في الصومال لا يشكل تهديدا خطيرا لصميم بقاء الصومال كدولة فحسب، بل أنه يشكل كذلك تحديا خطيرا للسلام والاستقرار في إقليم القرن الأفريقي بوجه عام، ولجيران الصومال المباشرين، وإثيوبيا من بينهم، على وجه الخصوص.

ولذا، كانت إدانة القمة السابعة لرؤساء دول وحكومات السلطة الحكومية الدولية، المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، للأعمال التي ترتكبها

أطراف ثالثة، تحاول، بالتواطؤ مع جماعات إرهابية زعزعة الاستقرار في المنطقة، وأكدت القمة على أنه:

”لا يمكن السماح بأن تصبح الصومال ملاذا للمجرمين من كل نوع والجماعات الإرهابية، ممن يسعون إلى تحويل المنطقة بكاملها إلى منطقة خارجة على القانون“.

وفي الأعوام الماضية، بذلت بلدان المنطقة جهودا تحت رعاية السلطة الحكومية الدولية من أجل تعزيز السلام والمصالحة الوطنية في الصومال غير أن هذه الجهود لم تحقق بعد النتيجة المنشودة، لانعدام الالتزام من جانب زعماء الصومال وعجز الأطراف الخارجية عن تنسيق جهودها ومبادراتها السلمية.

والتجربة المكتسبة خلال السنوات العديدة الماضية قد أوضحت أن السلام والاستقرار في الصومال سيبقيان بعيدي المنال ما دام البعض في هذا البلد مستمرين في مقاومة الأفكار المتعلقة بالوفاق الداخلي، واقتسام السلطة، وتحقيق المشاركة الجماهيرية على نطاق واسع في الحياة السياسية للمجتمع الصومالي. وإن محاولات البعض لاحتكار السلطة بدون استيعاب الآخرين، قد ثبت أنه لا طائل من ورائها، بل أنها قوضت تطلعات الشعب الصومالي إلى السلام والمصالحة الوطنية. ولا يجوز لهذا الوضع أن يستمر. ولقد حان الوقت للمجتمع الدولي لأن يوجه رسالة واضحة لكل المعنيين في الصومال بأن شعب الصومال لا يمكن أن يبقى رهينة لمثل هذه المصالح الشخصية الضيقة.

وغني عن البيان أن المسؤولية الأساسية عن السلام والمصالحة الوطنية في الصومال تكمن في أيدي شعبه وقادته. ولا يمكن للمجتمع الدولي ككل، والبلدان المعنية بالجهود السلمية في الصومال، بصفة خاصة، أن تساهم مساهمة هامة، إلا إذا بذلت جهودها في إطار من التنسيق. وينبغي تجنب المبادرات المتوازية. ويتعين على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، مواصلة دعم عملية السلام الجارية بتقديم الدعم السياسي والمالي والمادي. وتحقيقا لذلك، فإننا نناشد مجلس الأمن مجددا أن ينشئ الصندوق الاستئماني الذي أوصى به الأمين العام للأمم المتحدة، لدعم الجهود الحميدة التي تبذلها جمهورية جيبوتي.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام إثيوبيا المستمر بالسعي إلى سلام دائم ومصالحة وطنية في الصومال، فلا غنى عن ذلك للسلام والأمن في إثيوبيا وسائر منطقة القرن الأفريقي برمتها.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): المتكلم الأخير على قائمتي ممثل البرتغال الدائم. وإنني أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد مونتيرو** (البرتغال) (تكلم بالفرنسية): أعدكم بان أتوخى الإيجاز.

(تكلم بالانكليزية)

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويضم صوته إلى هذا البيان كل من بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي: إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا والبلدان المنتسبة: تركيا، وقبرص، ومالطة، إلى جانب البلد العضو في رابطة التجارة الحرة الأوروبية: أيسلندا.

أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، وعلى أعضاء المجلس لتنظيمكم لهذه الجلسة العلنية حول الصومال، وأثني عليكم على كل المناقشات العامة التي قمتم بتنظيمها، ولسماحكم لأعضاء آخرين في المنظمة بالمشاركة في هذه المناقشات.

وأود أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام، السيد برندرغست على العرض الحافل بالمعلومات الذي قدمه لنا، وإلى الممثل الدائم لجيبوتي على المعلومات المفصلة التي قدمها بشأن المؤتمر المعقود في جيبوتي حاليا. والمعلومات المتعلقة بعملية السلام في الصومال ليست موضع ترحيب فحسب، بل عملية طال انتظارها.

إن الاتحاد الأوروبي ليؤكد مجددا دعمه لمبادرة جيبوتي للسلام، والرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. ونحن نرحب بالاشتراك الكامل للمجتمع المدني في هذه العملية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الصومالية. وفي هذا الصدد، يأمل الاتحاد الأوروبي بأن يسهم مؤتمر السلام الوطني الصومالي المعقود في جيبوتي إسهاما حاسما في استعادة السلام والاستقرار الجدير بهما شعب الصومال.

إننا ندعو إلى كفالة حرية الحركة والسلامة لجميع موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني. وفي هذا السياق، يدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجوم الذي شُن على طائرة تابعة للأمم المتحدة في مطار كيسمايو في الشهر الماضي، ويعرب عن استيائه لقتل الموظفين في المجال الإنساني وتخويفهم. والحالة غير الآمنة تعوق على نحو خطير إيصال المساعدة الغوثية الى السكان المحتاجين، أي الأشخاص المشردين داخليا.

ويساور الاتحاد الأوروبي القلق بشكل خاص من تدفق الأسلحة إلى الصومال انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)، الذي فرض حظرا على توريد الأسلحة. ومن الضروري أن تتعاون كل الدول وأن تقدم المعلومات المتعلقة بحظر توريد الأسلحة بغية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه للشعب الصومالي، بتقديم المساعدة اللازمة. ومنذ عام ١٩٩٢، ظل الاتحاد الأوروبي، من خلال المكتب الإنساني التابع للجنة الأوروبية، يعمل في الصومال. فخلال تدخل عملية الأمم المتحدة في الصومال، بلغت مساعدتنا ١٢ مليون وحدة أوروبية في السنة. وخلال السنوات الماضية ركز الاتحاد الأوروبي اهتمامه على المناطق التي لا توجد فيها الشروط الأساسية للأنشطة الإنمائية ذات المدى الأبعد والأكثر طموحا. وظللنا أيضا نضطلع بدور رئيسي في الصومال منذ عام ١٩٩٤، من خلال تمويلنا لبرامج كبيرة لإعادة التأهيل، وإلى حين قريب، من خلال رئاستنا لهيئة تنسيق المعونة الإنسانية للصومال.

وتمر منطقة القرن الأفريقي بأزمة إنسانية تضر بملايين الأشخاص الأبرياء. وقد حان الوقت الآن للدعوة إلى الالتزام بشكل أقوى تجاه عملية السلام الجارية الآن في الصومال. والمسؤولية عن تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الحقيقيين تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥